

# الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيو - استراتيجية: الخليج العربي في العام ٢٠٠٦

فتحي العفيفي(\*)

متخصص في العلاقات الخليجية الدولية، جامعة الزقازيق - القاهرة.

## مقدمة

تجتاح العالم موجة ضافية من المراجعات الاستراتيجية تحت ضغط الضرورة والحاجة للإفلات من الأزمة المعولة والشاخصة في إصرار، بغية حشر الأقاليم عنوة وعلى عجل في أطر وهياكل ومفاهيم، أقل ما توصف به أنها متوحشة وجشعة إلى حد الهوبرة، ومن ثم لم يحدث أن تعقدت شبكة العلاقات الدولية في منطقة الخليج العربي منذ ما يزيد على نصف قرن مثلما هي في الراهن، وذلك بوحى من ضعف المركز وتدني قدرته على النهوض بمسؤولياته وقصور أدائه الوظيفي، وإتهامه بالعجز والسلبية، فالمؤسسة المركزية، والدولة المركزية، والأفكار والقيم المركزية، كلها أصبحت في موضع شك وتثير القلق والحذر أكثر مما تبعث على الاطمئنان والتفاؤل، ولم تعد القوة الأمريكية - التي انبرت لتمنح نفسها شرعية حفظ التوازن العالمي - مسلماً بها.

كما فقد التخطيط الاستراتيجي الكثير من بريقه ونجاعته وكذا مؤيديه من الدول والأفراد، لم تعد أمريكا تمثل ذلك الإبهار الذي يداعب مخيلة الطامحين، وأصبح كل شيء عرضة للمراجعة والمساءلة بعد تعدد الهزائم والكوارث وصعود العنف والتطرف في غير موضع، ليفرض نفسه كأمر واقع لا فكاك عنه في عمق الفعل السياسي والدبلوماسي، ويرتب بدوره لشرعيات جديدة ملتبسة تحت زعم تحركات المجتمع المدني العالمي التي اختلط فيها الحابل بالنابل، بحيث لم يعد المراقب يميز بين حركة الأفكار والمثل والقيم الإصلاحية وبين تلك الحركات الراديكالية والنفعية والتخريبية ذات الطابع التأمري على مقدرات الدول والشعوب.

(\*) له مؤلفات عديدة منها: مشكلات الحدود السياسية في منطقة الخليج العربي: دراسة تاريخية - سياسية - قانونية (٢٠٠٠)؛ التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي في عقد التسعينيات: ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ م (٢٠٠١)، والخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي (٢٠٠٣).

إن هذه الدراسة تميز بين ثلاثة مصطلحات ذوات دلالة:

(١) الجيو - استراتيجي (Geo-strategy).

(٢) والجيو - سياسي (Geo-policy).

(٣) والجيو- بوليتيك (Geo-politic)، وأن المداخل المفاهيمية والمنهجية لمعالجة كُلِّ منها يختلف تماماً عن الآخر، فالمفهوم الأول يعنى بـ (التصورات والمقترحات) والثاني يركز على التحول إلى (مرحلة الإجراءات) فيما الثالث يعنى بـ (الأطر والهيكل) التي أتفق على إقرارها أو تم فرضها عنوة، ومن ثمَّ فإن ما نعينه هنا في هذه الدراسة يركز على التصورات والمقترحات التي تؤسس للجيو - سياسة القادمة في منطقة هلامية تعايش حالة من السيولة، في مناخ علاقاتها الإقليمية والدولية غير مسبوقة، وعليه فإن النموذج الدينامي للتنافس النزاعي ومشكلات الاستقطاب والتحويلات الجيو- استراتيجية يمكن أن نلمس نموذجاً منها بقدها وقديدها في أكثر مناطق العالم ضعفاً وهشاشة على الرغم من ثرائها المادي وزخمها الأيديولوجي، وهي منطقة الخليج العربي، وذلك من خلال المحاور التالية:

## أولاً: الإفلاس الأيديو - سياسي للشرعية التاريخية

لم يحدث أن تنبأ الخبراء والمعنون بالاستراتيجية بشئ ونجحوا فيه بطريقة لافتة مثلما توقعوه من عالم ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، إذ بدأت الأفكار التوجهات / السياسات / الممارسات / تأخذ منحى مغايراً للمألوف، وبدا أن شيئاً ما مختلفاً قد بدأ يتخلق في بنية البيئة الإقليمية / الدولية، ليرتب بدوره لشرعيات جديدة تلح في الاستئذان بالدخول، أو أن تقحم نفسها عنوة، عوضاً عن الفراغ الاستراتيجي الذي بدأ واضحاً في كُلِّ جنبات المشهد السياسي بتفاصيله وتعقيداته، وربما يكون ذلك كُلُّه ناجماً عن التقادم الزمني للأيديولوجيات المتصارعة المتهالكة التي تعمل منذ ما يزيد على نصف قرن، وعدم إحداث تغيير أو صيانتها وكسر جمودها وإخراجها من حالة السلبية واللامبالاة، والصمت المدقع حيال ما يدور في العالم من متغيرات عاصفة بحيث بدت منطقة الخليج العربي غير معنية ولا مكترثة، وأنها بمنأى بحكم الحصانة الممنوحة لها من الدولة العظمى التي تدير شؤون العالم، وتناسى خبراؤها ونخبها أي (جماعتها الوظيفية) (مثل مثقفي أو شيوخ السلطان)، أنه في وقت الأزمات ومحنة إثبات الذات للأداء الإمبراطوري، قد يكونون هم أنفسهم نوعاً من الحل.

بيد أن الأمر المثير للإنتباه والدهشه، تأكيد البعض على أن الأزمة التي تعايشها المنطقة كانت نتيجة لهذا الحدث المفصلي، وفاتهم الإدراك الأنجز والقاطع بأنها كانت سبباً جوهرياً فيه، والمحرك الرئيسي لكلِّ هذا العنف الذي انشقت عنه الأرض، ثمة مجموعة من القيم السياسية / الإجتماعية / الاقتصادية الحاكمة للمنطقة عرفاً وقانوناً أكثر من خمسين عاماً دونما محاكمه أو تقييم أو محاسبة تحت زعم أولوية المعارك القومية. وبالتالي تمَّ ترحيل القضايا، وإقصاء المعارضات، وسحقها أحياناً، والدخول مع الإمبريالية الدولية في حسابات معقدة من المقايضات، والمبادلات، والترتيبات التي لا دخل للشعوب فيها، ولم تشكل رقماً أبداً في أي من المعادلات التي

بقيت تحكمها خاصية الغموض المكشوف، والخفاء المفضوح، لترتب مثل هذه الإشكالية لظاهرة سياسية عربية بامتياز هي: «ظاهرة الفساد» بحيث أنك تجد الفساد مختلطاً بالاستبداد أخذاً منه ويرتد إليه في آن معاً، حتّى بلغت القلوب الحناجر وأصبحت المجتمعات العربية «حبلى بالثورة» للتنفيس عن مثل هذا الإحتقان المزمّن المحكوم بتراكم المشكلات والهموم وإزدياد الفقر والمرض، فيما الحكومات لا تزال ترى أن الطوارئ هي الحل لكل هذا الطارئ<sup>(١)</sup>.

إن الشرعية الممنوحة للعديد من الأنظمة العربية على خلفية توخي الاستقلال، وتحرير فلسطين، وفكّ إسار التبعية للخارج، قد أقضت إلى شرعية بديلة في زمن التحولات الدولية، تهدف إلى مصادرة الحريات العامة تحت دعوى المحافظة على النظام العام والاستقرار

### الشرعية الممنوحة للعديد من الأنظمة العربية على خلفية توخي الاستقلال أقضت إلى شرعية بديلة تهدف إلى مصادرة الحريات العامة تحت دعوى المحافظة على النظام العام.

السياسي، عندما تضيق الأنظمة ذرعاً بالرأي الآخر، وتعتمد إلى سلسلة فجّة وصارخة ومموجة من الإعتقالات وتفجير الأحزاب من الداخل، وتقويض المعارضات الدينية والعلمانية على حدّ سواء، وتعويق تحركات المجتمع المدني، وتزييف إرادات الشعوب، لتكرس مثل هذه الأنظمة شرعية لم تعرف النظم السياسية لها مثيلاً في العالم وهي: «الشرعية التسلطية» بمعنى أن تصل الحكومات بشعوبها إلى الحال الذي تُسلم فيه بأن السلطة قدر مثل الكوارث الطبيعية

التي لا حول فيها ولا قوة إلا بالله، وعليها إذاً أن تستسلم لقدرها لأنه لا مفرّ منه، والإحباط والاحتواء والملاحقة والاعتقالات أحياناً هي الحلول الثابتة والمؤكدة، والعقيدة المنهجية لكل من يدعي شرف المحاولة، وبعيداً عن الأدلجة فإن الأداء الاجتماعي/الاقتصادي/السياسي لهذه الأنظمة محكوم بالمأزقة والفشل على غير صعيد<sup>(٢)</sup>.

كانت المملكة العربية السعودية أول من طرح فكرة التغيير والتحول في الشرعية السلطوية في بنية البيئة السياسية الإقليمية، عندما تمّ ذلك في مطلع القرن العشرين، وما حدث

(١) عالج مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت ظاهرتي «الفساد» و«الاستبداد» في نظم الحكم العربية المعاصرة، من خلال سلسلة جادة من الدراسات والأبحاث لمجموعة من النخب العربية المهتمة بالطروحات النقدية للواقع السياسي العربي، انظر: حيدر إبراهيم علي، «تجدد الاستبداد في الدول العربية: الدور المستقبلي للأمنوقراطية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣١٣ (آذار/مارس ٢٠٠٥)، ص ٥٧، ومراجعة السيد زهرة لكتاب: «الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٦ (حزيران/يونيو ٢٠٠٥)، ص ١٦٦.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن أوجه القصور في الأداء الوظيفي للسلطة العربية في الإدارة الداخلية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإدارة السياسة الخارجية، انظر: فتحي العيفي، «فراغ السلطة في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٧ (تموز/يوليو ٢٠٠٥)، ص ٨١.

من دخول الملك عبد العزيز الرياض، وإعلانه رغبته في «العودة إلى ملك الأباء والأجداد» والذي حصل عليه وزيادة بحلول العام ١٩٣٣م لتنتهي عند هذا التاريخ تحديداً الشرعية الدينية التي انطلق منها آل سعود منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي على أثر الحلف الشهير بين الشيخ محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود، والذي كان قوامه «الدم بالدم والهدم بالهدم» أو ميثاق «السيف والقرآن» في عام ١٧٤٤م ليتحول مبدأ التوحيد من مؤداه الديني / السلفي: (الذي هو حق الله على العبيد)، إلى مؤداه السياسي البحت عندما تمّ تفريغه بالمطلق من الأيديولوجية، أي توحيد أطراف شبه الجزيرة العربية في كيان سياسي واحد، اتجاه لم يحل دون بلوغه سوى معاهدة دارين ١٩١٥م التي منعت بريطانيا بموجبها الملك المؤسس من ضم الكيانات السياسية المجاورة، بوصفها مشيخات تتمتع بالحماية البريطانية، وإن كان الملك عبد العزيز على استعداد لاستدعاء الشرعية الدينية من أسر التاريخ والتعويل عليها من جديد لتبرير مثل هذا التوسع بإعتبار أن مشيخة مثل قطر كانت سلفية ولا تزال، كما إنّ موضوع الجزية التي كانت تدفع لآل سعود من مشيخة البحرين، قد تمت المحاجبة بها على أنها من دلائل التبعية السياسية<sup>(٣)</sup>، وفي كلّ ذلك إختلطت الشرعية الدينية بالتاريخية وظلتا تعملان من دون توقف عبرت عنهما باستمرار نزاعات الحدود السياسية التي كانت نتيجة الخلافات وليست سبباً فيها كما يعتقد البعض، بمعنى أنّه يتم تصعيدها والإعلان عنها إذا ما تأزمت العلاقات الثنائية بين دولتين، على قاعدة الأمثلة العربية التي تقول: «إن مصر والسودان إما حبايب أو حلايب»، ليحدث التحول الثالث في الشرعية السعودية / الجزرية مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي بتأسيس «مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١م»، والتي يمكن أن نطلق عليها «الشرعية الأمنية» لتحل «الخليجية» محل «الجزرية» بعد «السلفية»، في طبيعة العلاقات السعودية مع كلّ من قطر والبحرين والإمارات وعمان، وكانت الشرعية الجديدة قد طرحت نفسها عنوة بديلاً عن الشرعيات المنهارة أولاً، ولمواجهة شرعيات بازغة في عنفوان، بعضها إمبريالي أمريكي يدعي لنفسه حقّ حماية مصالحه الثلاثية (النفط - الأنظمة - إسرائيل) والبعض الآخر ثوراتي إسلاموي يدعي حقّ التوسع في المحيط الإقليمي لتصدير الزخم الأيديولوجي الإيراني، والثالث يدعي «القومية» في مرحلة بعث جديدة تنطلق من القطر العراقي للدفاع عن الحدود الشرقية للوطن العربي الكبير، وعندما طرح الخليجيون شرعيتهم الجديدة لم يكن بخافٍ على المراقب أو ببعيد عن مدركاته أن «الأمن» المعني هنا لا يعني الأمن

(٣) عن الأسس التاريخية المانحة للشرعية السياسية السلطوية الملتبسة والمتناقضة أحياناً في هذه الفترة المبكرة، انظر: *Travels through Arabia and other Countries in the East*, Performed by M. Niebuhr; Translated by Robert Heron, 2 vols. (Edinburgh: R. Morison and Son, 1792), vol. 2, p. 117, and R. Taylor, *The Persian Gulf*, Selection from the Records of the Bombay Government; no. 24 (India: Bombay Education Society's Press, 1956), p. 45.

انظر أيضاً: الترجمة الموجودة على الرسالة رقم (R15/2/202) الموجهة من قبل عبد الله بن جاسم الثاني، حاكم قطر، إلى المفوض السياسي في البحرين، بتاريخ ٢٧ أيار / مايو ١٩٣٦، والرسالة رقم -817/ (R15/2/202 no. 90/A) الموجهة من قبل بلدرايف (Beldrave) إلى هيكس بوتوم (Hicks Bottom)، المفوض السياسي في البحرين، بتاريخ ٢٠ حزيران / يونيو ١٩٣٧.

السياسي/الاجتماعي/الاقتصادي للمجتمعات الخليجية في إطار مشروع نهضوي يستوعب المتغيرات والمستجدات ويستجيب للتحديات العصرية، وإنّما كان مفهوماً منذ البداية أنّه «الأمن السلطوي» الذي يحفظ للأنظمة استمراريّتها وسط تهديدات عديدة بالإقصاء.

لذا كان من اللائق تسميته بـ «إتحاد الأنظمة الخليجية» في ظلّ انهيار كل أسس التعاون البيني والاكْتفاء بالمظاهر الاحتفالية السنوية لأصحاب الفخامة والجلالة والسمو<sup>(٤)</sup>، الشاهد إذاً أنّ هذه الشرعيّة أيضاً قد ضبّطت متلبسة بالعجز والسلبية، عندما فوجئوا بغزو العراق للكويت، لتنهار شرعيتان من تلقاء نفسيهما في آن معاً وبضربة رمح واحدة، شرعية الأمن الخليجي المنسوبة إلى مجلس التعاون الذي بدأ في حالة إنكشاف صارخة، وتلك المنسوبة للقومية التي استدارت من الحدود الشرقية في لحظة إفلاسها بعد الحرب على إيران ١٩٨٩م، إلى حيث الحدود الجنوبية لتطعن ذات شرعيتها «القومية» في الصميم عندما تجتاح دولة عربية جارتها العربية في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠م<sup>(٥)</sup>، ليتخط الجار المعتدي في البحث عن شرعية جديدة ولم يحدث له ذلك وصولاً إلى حالة الانهيار ثمّ السقوط في ساحة الفردوس التي تحولت إلى ساحة السعير عندما تمّ اجتثاث الصنم، من جراء تغول شرعية أخرى مناوئة لتلتهم في طريقها الأخضر واليابس وهي «الشرعية الإمبريالية» في لحظة هوس إمبراطوري أمريكي معلوم ورد فعل عنيف وصاحب على تجرؤ (الشرعية الراديكالية الإسلامية) على الضرب في العمق الأمريكي وإسقاط البرجين بوصفهما رمزي القوة والكبرياء للدولة العظمى في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م<sup>(٦)</sup>.

إن الشرعيّة الإمبريالية الثلاثية الأبعاد التي انبرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية لتدعي أميركا لنفسها الحقّ في حماية النفط من عبث الراديكاليين والتحكم في وصوله إلى حلفائها بأسعار معقولة، وحماية الأنظمة الصديقة والحليفة من التهديد بالإقصاء، وحماية إسرائيل من الدول العربية التي تتهدد وجودها، (هي الشرعيّة الفاقدة للشرعية) قد انهارت ولم يعد لها ما يبررها بعد أن عجزت عن حماية نفط الكويت في أعقاب الغزو العراقي في العام ١٩٩٠م، وتهديد حركات الإسلام السياسي الراديكالي لمنشآت النفط في المملكة العربية السعودية والعراق المحتل، وإخفاق الإدارة الأمريكية ذاتها في لجم اندفاع الارتفاع المذهل في الأسعار الذي تخطى حاجز السبعين دولاراً للبرميل وسط توقعات لتخطيه المائة دولار مع بداية ٢٠٠٧م، فيما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية مراراً والرئيس الأمريكي ذاته أنّ الدعم المطلق

(٤) انظر: ورقة عبد الرحمن عبد الله المرشد التي قدمت إلى: وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك: وقائع الندوة العلمية الرابعة لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، خلال الفترة من ١٥ - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣م.

(٥) للمزيد من التفاصيل عن هذه الأزمة، انظر: آلان غريش ودومنيك فيدال، **الخليج: مفاتيح لفهم حرب معلنة**، ترجمة إبراهيم العريس (ليماسول: شركة الأرض للنشر المحدودة، ١٩٩١)، ص ١٦، ورولان جاكوار، **الأوراق السرية لحرب الخليج**، ترجمة محمد مخلوف (الدار البيضاء: دار قرطبة، ١٩٩١)، ص ٢٢.

(٦) فتحي العيفي، **أمريكا في الخليج: سقوط الإقليمية والمستقبلات البديلة** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ٩٥ - ١٢٠.

واللامحدود للأنظمة الوراثية في الخليج لم يحل دون بروز متطرفين يهددون المصالح الغربية حول العالم<sup>(٧)</sup>، وأن الإصلاح عن طريق التغيير من خلال «الفوضى البناء» أو الزعزعة بالديمقراطية لمعرفة الأوزان الحقيقية للقوى المجتمعية واختيار أرشدها اعتدالاً ودعمها للوصول إلى الحكم تحقيقاً لمصالح الشعوب العربية التي تعانقها أشواق التغيير.

كُلّ ذلك قد أنهى عملياً فرضية حماية الأنظمة التي أدركت بدورها وشرعت في البحث عن بدائل استراتيجية داعمة سواء بالمزيد من الانفتاح على الداخل من خلال مظاهر شكلية للديمقراطية أو التعويل على حلفاء جدد<sup>(٨)</sup>، وهو ما يفسره تقاعس الحكومات الخليجية عن دعم المشروع الأمريكي في العراق بل وتعويقه حتى لا تنجح آلية تغيير الأنظمة بالقوة وتتحول إلى سابقة لكل من تسول له نفسه مقاومة نزعة الهيمنة الأمريكية، كما إنَّ إشكالية دعم وحماية إسرائيل نفسها قد فقدت جدواها الاستراتيجية، بعد تفكك النظام السياسي العربي، والضعف الناجر في جسد دولة المركز (مصر)، وسقوط الممانعات الأيديولوجية الخاصة بالدولة العبرية من خلال سلسلة العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية في إطار استراتيجية الهرولة نحو إسرائيل التي تعتبرها بعض الأنظمة العربية بوابة إلى أمريكا، وتحقيق تل أبيب التفوق العلمي والتقني الكاسح على كُّلّ العواصم العربية مجتمعة، فضلاً عن الردع النووي، ومن ثمَّ تحولت إسرائيل إلى عبء استراتيجي كبير في المشروع الإمبريالي، الذي وإن كان قد فقد شرعيته التاريخية التي منحها لنفسه منذ البداية، إلا أنَّه قد آن الأوان لأن يتلقى دروساً في الضربات المرتدة لقاء ممارسته سياسة إضعاف (إنهاك) منظمة ومبرمجة ضدَّ الشعوب العربية، كان الدرس الأول منها هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الشهيرة.

ولعل ما يؤكّد فقدان الإمبريالية الأمريكية شرعيتها التاريخية، هو ذلك الترنح الذي تبديه الدولة العظمى في ممارسة أنوار الغواية والشرّ بحثاً عن شرعية جديدة، البعض يسميها «الحرب الاستباقية» فيما آخرون يصفونها بـ «الحرب الشاملة على الإرهاب»، أو «الحرب ضدَّ الفوضى»، أو «حرب الجيل الرابع» في دلالة على أن أمريكا لم تعد تمارس إلا ما يخالف القانون الدولي ولا تجد في ذلك أدنى غرابة أو حرج، لأن هذه الحرب المزعومة ليس لها علاقة بحقّ الدفاع المشروع، الوارد في المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، وهي عدوانية تسمح للقوى المناوئة أن تستخدم حقّ الاستباق نفسه في مهاجمة أهداف أمريكية في العالم، لأنه لم تعد هناك أرض مقدسة أو منطقة محمية سوى الحقائق الاستراتيجية التي ينبغي أن تحرسها مجموعة من الأكاذيب السياسية وفق أطروحة فلسفة التبرير الراسخة في التاريخ الأمريكي والمنسوبة

(٧) عن الجدل الأمريكي حول الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، انظر: John Bellamy Foster, *Naked Imperialism: The U. S. Pursuit of Global Dominance* (New York: Monthly Review Press, 2006), pp. 121-123, and Kevin Phillips, *American Theocracy: The Peril and Politics of Radical Religion, Oil, and Borrowed Money in the 21<sup>st</sup> Century* (New York: Viking, 2006), pp. 320-324.

(٨) عن البدائل المستقبلية في السياسة الخارجية الأمريكية، انظر: Brian Nichiporuk, *Alternative Futures and Army Force Planning: Implications for the Future Force Era* (Santa Monica, CA: Rand, 2005), pp. 45-63.

إلى دور الأجهزة الاستخباراتية والإعلامية ومراكز الأبحاث وفق ثنائية التسويغ والتسويق، وإن كان من المؤكد أن شرعية أمريكا التاريخية قد انهارت في المنطقة الخليجية العربية، فإن الشرعية الإمبريالية الجديدة المتنازعة في بنية البيئة الإقليمية قد انتزعت لنفسها من جديد حق الدفاع عن العولمة والتي هي منتج التحليل الأخير ومشروع لا ينسب إلى أمريكا وحدها بقدر ما هي نتاج لجهد إنساني خلاق، وهي منتج ثقافي معرفي قوامه الثورة المعلوماتية وتحقيق مصالح القلة من الأغنياء في عالم ما بعد الرأسمالية ينتمي إلى الحضارة الكونية الشاملة «الكوزموبوليتانية» وتلك قصة صراع أخرى<sup>(٩)</sup>.

من الشرعيات المنهارة عملياً على الرغم من أنها لا تزال تعمل في أعلى الجسد عند القمة أو الرأس، هي (الشرعية القبلية) التي تعطلت في كل مراحلها ومفاصلها إلا أن إختيار الملك أو الأمير أو رئيس الدولة لا يزال بنظام البيعة واعتماد تقليد الميراثية في زمن تحركت فيه مجموعة كبيرة من آليات الديمقراطية العصرية بما يشكل التباساً مفهوماً واستعصاءً سياسياً غير منظور، وعندما حاولت دولة مثل البحرين حلّ

**ما يؤكّد فقدان الإمبريالية  
الأمريكية شرعيتها  
التاريخية، هو ذلك الترتج الذي  
تبديه الدولة العظمى في  
ممارسة أدوار الغواية والشرّ  
بحثاً عن شرعية جديدة.**

مثل هذا الإعضال بالتحول من نظام الإمارة إلى الملكية الدستورية ليتجنب الملك أو الحاكم الاصطدام المباشر بالمشكلات المجتمعية وأن يكون بمنأى على غرار الملكية في الأردن حيث تكون الحكومة (مجلس الوزراء) دائماً على المحك بوصفها حائط الصدّ أو خطّ الدفاع الأول، وهي السلطة التنفيذية والتي يمكن التضحية بها من دون أسف، ثم تأتي السلطة التشريعية والتي هي

في الغالب مخترقة ومسيسة حتّى النخاع في غالبية الدول العربية، أما السلطة القضائية التي يمكن استمالتها أو بعضها على الأقل، والتي على ما يبدو أنها قد شرعت في مقاومة تغول السلطتين السابقتين عليها في حالة اصطفاف مع الجماهير وقوى الشعب في إطار الحراك الاجتماعي العربي، إلا أن البحرين على كلّ حال لم تستطع تطبيق مثل هذا التقليد (الملكية) على الوجه الأكمل، وإنّما يمكن القول إنها تعاني متاعب مضاعفة، وسلبات تطبيق القبليّة والملكية معاً<sup>(١٠)</sup>، والأمر الذي لا ريب فيه أن المجتمعات الخليجية قد قطعت عملياً روابطها المادية مع نظامها القبلي نتيجة الاستقرار في المدن والتحول في الأنشطة الانتاجية والدخول مباشرة في مساحيق عصر العولمة اعتماداً على الوفرة المالية فانهارت من تلقاء نفسها قيم القبليّة لتحل محلها قيم الدولة ومفاهيم السوق وتدوير المال وزحف الثقافة الغربية، ومن ثمّ

(٩) عن احتمالات تطور هذا الصراع المستقبلي المفتوح بحسبان الرأسمالية تعاني أزمة تمدد استراتيجي معولم، انظر: James Petras and Henry Veltmeyer, *A System in Crisis: The Dynamics of Free Market Capitalism* (Black Point, Nova Scotia: Fernwood; New York: Zed Books, 2003), p. 169.

(١٠) عن تجربة البحرين، انظر: مفيد الزبيدي، «مؤشرات التحول الديمقراطي في البحرين: من الإمارة إلى الملكية الدستورية»، *المستقبل العربي*، السنة ٢٤، العدد ٢٧٠ (آب/أغسطس ٢٠٠١)، ص ٨ - ١٩.

تصدعت الأسس التقليدية والوحدة الفيزيائية التي كان يعتمد عليها في تثبيت استقرار النظم القبلية في إدارة كيانات سياسية أكثر قرباً من شكل الدولة، وبحسب التفسير السيكولوجي القبلي لابن خلدون في مسألة العصبية الغالبة والعصبية المغلوقة، فإن العصبية الجديدة لا ينبغي أن تكون بالضرورة عصبية قبلية في زمن انتهت فيه تقاليد<sup>(١١)</sup>، وإنما قد تتمثل في عصبية مجتمع مدني ضايف يتحرك تحت ضغط التهميش والجوع القارص لإعادة تشكيل الإثنوغرافيا السياسية في المجتمعات الجزرية، إتجاه يعززه تخلي الأنظمة (التي لا تزال قبلية) عن القاعدة الإسلامية المانحة لجزء كبير من الشرعية، والميل المفرط نحو مفاهيم الليبرالية على الرغم من كل الممانعات الأيديولوجية لذلك، فإذا وصل الحال بإحدى الدول الخليجية (قطر) لأن تشغل الناس في يوم الجمعة وتجعله يوم عمل رسمي وهو العطلة المقدسة في تاريخ المسلمين، فإن السلطان زائل لا محالة، لأنهم قد أسقطوا شرعية التاريخ ذاته.

تفقد الشرعية التاريخية معولاً آخر من معاولها الذي كان يمنحها عمراً أطول وتسلطية أعظم عندما تتخلى الدولة عن رعاية أبنائها وانهايار العقد الاجتماعي الذي كان قائماً على (الولاء السياسي مقابل الرفاه الاجتماعي)، فالمفترض في الاقتصاد الليبرالي أن تغل الدولة ممثلة في السلطة يدها عن التحكم في كل شيء وأن تترك السوق لينظم نفسه بنفسه وفق آلياته (Self Eglated)، وأن الدخول في عصر البرلمانيات المنتخبة وفق التمثيل الشعبي سيحد أيضاً من اندفاع السلطة وانفرادها بصنع القرار السياسي، وبالضرورة سيعلو سقف المطالبات المجتمعية باضطراد، وأن الاصطدام سيكون حتمياً بين حكومات تحمي الخصخصة ومصالح القلة والرأسمال المعولم وبين فئات وشرائح عديدة مهمشة تعاني الإقصاء والفقر، ومن ثم فإن الخطاب المقدس الذي يعول على «طاعة أولي الأمر»، أو «الذات الأميرية» أو «الخروج عن الجماعة ووسمهم بالفئة الضالة» قد أضى على المحك ويحتاج إلى البحث عن شرعيات بديلة في مواجهة الأزمات والمخاطر الملازمة للتحوّل الجذري الذي تشهده المنطقة الخليجية<sup>(١٢)</sup>، بعد أن فقدت الشرعيات التاريخية كل مسوغ واستنفذت واستوفت كل الزمن الذي منح لها وزيادة، وربما لا تتيح المعالجة الأيديولوجية والعلمية لواقع الخليج/الجزري السوسيولوجي المعرفي في الراهن إلا برفع شعار واحد: «فلتسقط كل البدائية» في زمن التحوّل العظيم، ولنتذكر (أن السمكة تفسد من رأسها)، وعلى ما يبدو أن شيئاً ما قد تعطل في أعلى الرأس.

(١١) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة (بيروت: دار الفكر، [د.ت.])، ص ١٢٠، و Iliya Harik, «The Origins of the Arab States System», in: Giacomo Luciani, ed., *The Arab State* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990), p. 44.

(١٢) عن الخلفية الثقافية/ الاجتماعية للشرعية الدينية، انظر: أسامة عبد الرحمن، **المثقفون والبحث عن مسار: دور المثقفين في أقطار الخليج العربية في التنمية**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٤٦ - ٥٠، Gary Samuel Samore, «Royal Family Politics in Saudi Arabia», 1953-1982, (Ph. D. Dissertation, University of Harvard, 1984), pp. 225-264, and David E. Long, *The Persian Gulf: An Introduction to It's Peoples, Politics, and Economics*, Westview Special Studies on the Middle East, 2<sup>nd</sup> ed. (Boulder, CO: Westview Press, 1978), pp. 30-31.



هكذا إذاً ينبئ الإفلاس الأيديولوجي للشرعية التاريخية على تنوعها (نخبات عسكرية - نظام العشائر والقبائل والطوائف العصبوي القروسطي - الشيوعي الذي يستعيد تقاليد الدولة السلطانية التقليدية) عن تنحية مغرضة لأم الشرعيات السياسية وهي الشرعية الديمقراطية الدستورية.

وهذا الغياب الطويل المتعمد قد اكتسب شرعية جديدة عوضاً عن الرضا الجماعي، وهي (شرعية القوة)، وقد كان مستهجنًا أن تحرم الدولة المصرية حقّ التظاهر وإبداء الرأي في أعقاب انتخابات الرئاسة وأزمة القضاة في النصف الأول من العام ٢٠٠٦م، وقد ينسج على منوالها العديد من الدول الخليجية عندما تمرّ من عنق الزجاجة لتتجاوز حاجز التقاليد العتيقة وتجتاز النفق المظلم إلى الديمقراطية، وهي إجراءات لا تنتهي إلى تكريس هبة النظم في نفوس الناس بل تؤدي دائماً إلى استنفار حمية الممانعة والدفاع الذاتي لديهم وتدعوهم إلى الانخراط العنيف في غير المشروع من التنظيمات السرية والاحتجاج في الخفر والخفاء وتحت جنح الظلام، لقد بدأ من بروز تنظيمات راديكالية إسلاموية عالمية تعمل في أفغانستان ثم العراق وفلسطين، أن الإفلاس الأيديولوجي أيضاً لشرعية القوة قد أفضى بدوره إلى استراتيجية منظمة لتدمير النظم واستنزاف قوتها، وأن سيطرة العقلية الأمنية البوليسية على معالجة ظواهر الرأي بتنويعاتها تفضي بدورها إلى كوارث تتغذى على فكرة الثأر (القبلية) وفكرة القصاص (الدينية)<sup>(١٣)</sup>، ولن يجدي كذلك أن تطلق الدولة مجموعة من مثقفها لمواجهة نظرائهم من المعارضة ليصطف الجميع في ميليشيات تتبادل التراشق الأيديولوجي ويتمترسون خلف العنف اللفظي في سوق المضاربات عبر وسائل الميديا المختلفة، وهي كلها لا تؤسس لمعالجات بقدر ما ترتب لفوضى، فضلاً عن كونها مقدمات طبيعية لعنوان: «ثورة».

يبقى أن المشهد الأخير في انهيار الشرعيات التاريخية والذي لا يرى في الغالب إلى عند نهايات مرحلة وبداية أخرى، هو بروز ما يمكن تسميته «حركات الرافض الاجتماعي» والتي انبرت لتعلن عن نفسها في جراءة في أعقاب الغزو الأمريكي للمنطقة بداعي تحرير الكويت ولم تبرح منها بعد، وهي تشكيلات إسلامية، وليبرالية، ويسارية، مثل «جمعية الوفاق الوطني الإسلامي في البحرين ٢٠٠١م»، و «حركة الإصلاح الإسلامي في الجزيرة العربية ١٩٩٦م في السعودية»، «التجمع الشعبي الديمقراطي في الكويت»، «والتحالف الوطني من أجل الديمقراطية» وهو من المعارضة السعودية، وحركة الإصلاح في رأس الخيمة<sup>(١٤)</sup>، وحركة كفاية والجهة الوطنية للتغيير في مصر، وجميعها على اتصال بمرافق حقوقية دولية، وتستخدم أساليب تساعد على كسر هبة النظم والتأكيد على تآكل شرعيتها، وكلّ هذا الحراك السياسي / الاجتماعي يوفر بما لا شك فيه بيئة حاضنة للاستقطاب الدولي بامتياز إزاء انسداد أفق

(١٣) عبد الإله بلقزيز، «العنف السياسي في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢٠٧ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٦٨.

(١٤) مفيد الزبيدي، «المعارضة السياسية وعلاقتها بالنظم في دول مجلس التعاون الخليجي»، المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٣٢٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)، ص ٥٦.

الحوار وغياب السلم والتوافق الاجتماعي والإصرار على الدخول في معارك تكسير العظام، في أوقات الأزمات على عكس ما تتطلبه هذه الحالة من المرونة والحرية المسؤولة.

## ثانياً: إرهابات التحول ومشكلات الاستقطاب

تشكل خارطة الاستقطاب الإقليمي شبكة معقدة من التداخلات البينية على النحو الذي يمكن فيه الجزم بأن الفوضى المنظمة هي المشهد الوحيد المقروء، والثابت شبه المؤكد منذ عقد من الزمان، وكأنما التاريخ المعاصر قد عاد بكل حقه وأيديولوجياته المتصارعة، ليعن في نفسه في زخم نزاعي غير مسبوق بعد أن شغل الناس كثيراً بنقيضه «المستقبل» ليختزله بين جنباته في عملية ثار مزمنة اختلط فيها الحابل بالنابل والغث بالثمين، وانفلات سياسي وفراغ استراتيجي توهمت جميع القوى على أثره أنها سانحتها التاريخية لكي تعود بقوة وتمارس أدوار الغواية وفق معتقداتها الأيديولوجية بما يرتب لها وزناً جيواستراتيجياً مهماً في بيئة رخوة تهتز فيها كل القيم والمشاهد وتستعصي على الفهم والاستيعاب، وتحت ضغط الحسابات والأهداف تنتاب الإقليم موجة ضافية من التزاحم المحكوم بالعديد من الخيوط والخطوط المتصلة/المنفصلة، ومثلثات ودوائر من محاور الاستقطاب التي يصعب الفصل بينها بشكل دقيق<sup>(١٥)</sup>، وإن كان يمكن للبحث الاستراتيجي أن يميز بين تفاصيلها الدقيقة والمعقدة على نحو ما يوضحه الرسم التوضيحي في الشكل رقم (١).

من إرهابات التحول أن البيئة الإقليمية صارت محكومة حكماً بعامل فشل: نظم امتيازية وراثية/محافظة، وحروب إمبريالية مصحوبة بالفتن الطائفية المدمرة، يحركهما معاً جنون إمبراطوري نيوليبرالي مندفع، ولعل التعدد الإثنوغرافي والمذهبي ليس هو السبب في تلك الحروب والنزاعات الطاحنة، وإنما جمود وتصلب الهياكل السياسية التي تؤطر هذا التعدد، والشئ الجوهري أن هذه الهياكل قد أخفقت في القيام بالوظيفتين الأكثر أساسية وعمومية للدولة الحديثة: وظيفة الهوية التعاقدية والاستيعابية الموحدة، ووظيفة التغيير والتجدد الحيوية، فمن جهة هي نظم تتابع هدفاً شاذاً ومدمراً هو البقاء المؤبد في السلطة بما يدعوها إلى مقاومة التغيير وشل حركة مجتمعاتها بالباسها ما يشبه قميص المجنون، والتفجيرات الأهلية غير العقلانية هي بمثابة انفلات المجنون من رداءه السياسي المصطنع، والحرب الأهلية المدمرة هي بكل بساطة ثمن منع التغيير الحيوي والعقلاني وهذا هو شأن المنطقة برمتها بتجاذباتها السياسية واستقطاباتها المتتوية. ما تريده أمريكا يتعارض مع المقاصد الإيرانية، ويتقاطع مع أهداف سعودية مشروعة، وما يرتب له الوضع المأساوي في العراق يستنفّر جميع القوى الفاعلة في الإقليم مثل «تداعي الأكلة إلى قصعتها»، فيما الأهداف الإيرانية تصطدم بممانعات أيديولوجية وسياسية حادة وعنيفة، وأوروبا والصين كلاهما يستهويهما التجاذب في الخليج

(١٥) عرف إقليم الخليج - تاريخياً - مشاهد مختلفة من الجيو - سياسات المتغيرة باضطراب، انظر في ذلك: فتحي العفيفي، «نزاع الدور والقيادة والهيمنة» في: فتحي العفيفي، الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٦٢.

لأسباب نفطية/اقتصادية محضة فضلاً عن المماحكات الإمبريالية التي تتطلب الوجود في أماكن التمدد الاستراتيجي، والدول العربية الصغيرة قابعة تحت نير الانتظار الطويل للمجهول الذي لا يأتي أبداً إلا بالكوارث والأزمات الدورية، ومصر مشدودة بقوة نحو داخل معقد انفجر هو الآخر في لحظة استثناء تاريخية لا يريد غلاة المشهد تفويتها في ظل تآكل وانهيار مؤكّد لأركان العملية السياسية التي انتظمت الحراك في هذا البلد المزخوم عقوداً طويلة، والانفجار المشهود آخذ من بيئته الإقليمية متأثراً بها ومؤثراً فيها، بيد أن أخطر ما في هذا الاستعصاء الملتبس أن الخليجيين وهم يحاولون مجارة قوانين التطور الاجتماعي، وإعلانهم عن الدخول في عصر الديمقراطية والانتخابات البرلمانية والمؤسسية يتمثل في عودة هذه المجتمعات سيرتها الأولى بعد أن ذهب عنها سلطان الرعاية والرفاه، بمعنى أن تتبنى خيارات قبلية بحثة عند صناديق الاقتراع، والقبلية المحكومة بالتعصب وثقافة الغزو قد تحيل مثل هذه المجتمعات إلى ما هو أخطر من الحروب الطائفية، ليشكل بدوره استقطاباً إقليمياً من نوع جديد منسوب إلى القبيلة، أي أن قبيلة مثل «النعيم»، «المرّة» و «الهواجر» قد تشكل في المنظور القريب وحدة سياسية بالرغم من إنتشارها في العديد من الدول الخليجية، وليس بخاف على المراقبين أن (الولاء للقبيلة) لا يزال يفوق الولاء للدولة الحديثة في مجتمعات قيمية حتّى النخاع، وهي المشكلة التي برزت في نزاع الزبارة الحدودي بين قطر والبحرين، والبريمي بين الإمارات والسعودية وعمان، والتي دعت قطر إلى إنهاء حالة ازدواج الجنسية للبعض من قبائل المرّة في العام ٢٠٠٥م، ولا توجد ضمانات حقيقية لعدم تأجيج مثل هذا الاحتقان مستقبلاً، عندما تعود النظرية الخلدونية من جديد «التعاضد، التراحم، العصبية» لتمارس فعلها وتمثل قوة دفع جديدة لتؤدى كلّ الطرق إلى الفوضى. أين المفر إذا؟<sup>(١٦)</sup>.

إن المهمات الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة التحول هذه تتركز على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في:

(١) عراق نصف محتل.

(٢) تغيير النظام الإيراني أو إحتواؤه.

(٣) إسلام ليبرالي غير سلفي<sup>(١٧)</sup>، كان من المفترض أن هذه الأهداف تسير بطريقة عكسية في أعقاب الحرب التي شنها الإسلاميون على الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر

(١٦) عن دور العصبية والقبلية في بناء القوة للدولة الخليجية وضعفها، انظر: Muhammad T. Sadik and William P. Snavely: *Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates: Colonial Past, Present Problems, and Future Prospects* (Lexington, MA: Lexington Books, 1972), p. 68.

(١٧) George A. Lipsky, *Saudi Arabia, Its People, Its Society, Its Culture*, in collaboration with Moukhtar Ani. [et al.], *Survey of World Cultures*; [4] (New Haven, CT: HRAF Press, 1959); Civle Anthony Leatherdale, «British Policy Towards Saudi Arabia, 1925-1989», (Ph. D. Dissertation, University of Aberdeen, 1981), pp. 162-176, and

أيمن الياسيني، *الدين والدولة في المملكة العربية السعودية*، نقلة إلى العربية كمال اليازجي (لندن: دار الساقى، ١٩٩٠)، ص ٦٨.

٢٠٠١م، عندما كان مطلوباً بإلحاح تغيير نظام الحكم في المملكة العربية السعودية بإعتباره مسؤولاً عن تخريج راديكاليين من أمثال بن لادن وجماعته، وتوترت العلاقات الثنائية بشكل غير مسبوق عندما سحبت وزارة الدفاع الأمريكية قواتها من قاعدة الأمير سلطان وقلصت من حجم وجودها العسكري في المملكة واتخذت من قاعدتي العبيد والسيلية في قطر البديل اللوجستي لإقامة مقر القيادة المركزية الوسطى، وتوترت تبعاً لذلك العلاقات السعودية القطرية المحتقنة أصلاً منذُ حادث الخفوس الحدودي في العام ١٩٩٢م وامتناع المملكة عن دعم الانقلاب السلطوي في الدوحة منتصف التسعينيات، ولا تزال هذه العلاقات محكومة بالشك والقلق، وعندما شرعت المملكة في البحث عن بدائل استراتيجية بالانفتاح على روسيا وإيران والصين، وبالنظر إلى التماسك الداخلي في نظام الحكم السعودي وعدم وجود معارضة منظمة يمكن التعويل عليها، وخطورة المجازفة بدعم راديكاليين أو إسلاميين مستقلين على غرار (الإخوان في مصر، وحماس الفلسطينية)، تراجعت أمريكا وارتأتى خبرائها ضرورة البدء

### ... وليس بخافٍ على المراقبين أن الولاء للقبيلة ما زال يفوق الولاء للدولة الحديثة.

بالحلقة الأضعف، فكان الغزو الأمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣م، وبعد أن حدث ما حدث وقيل ما قيل في الموضوع العراقي، وصلت الولايات المتحدة مع بداية العام ٢٠٠٦م إلى قناعة مفادها، أنه لا يمكن ترك العراق بعد كل ما بذل فيه من جهد إمبريالي، وإلا ستبدو الدولة العظمى أن مشروعاتها الاستراتيجية لا تنتهي إلى نتائج محسومة، كما أنه من الصعب البقاء فيه استناداً إلى الميديولوجيا التي لم تعد تقنع أحداً: «تخليص العراق من الديكتاتورية»، وكان الحل الأمثل هو الإبقاء على مجموعات طوائفيه تحكم العراق لضمان أمرين:

أولاً عدم الاستقرار وإبقاء المشهد الخلافي وتجميده لعقود طويلة.

ثانياً حاجة هذا الخلاف المزمع إلى قوة دولية عظمى راعية له ومتحكمة في ضبط إيقاع حركته، ومن ثم فإن الانسحاب الشكلي لبعض القوى الأمريكية والبريطانية من الأعمال الميدانية التي تغذي المقاومة باطراد، والإبقاء على قواعد عسكرية معزولة عن واقع المواطنين العراقيين، سوف يظل الحل الأمثل لمقولة: «عراق نصف محتل» لينشغل العراقيون بالمعركة الأصعب والجهاد الأكبر لتغيير ما أقرزته سلطات الاحتلال المتعاقبة من دستور مفخخ بالحرب الأهلية، إلى واقع يكرس الانفصال أكثر ما يؤسس للمواطنة، إلى مشكلة الثروات وتوزيعها بشكل عادل لا يثير الأحقاد، إلى غير ذلك من الموضوعات المعقدة التي تحتاج إلى دورة تاريخية كاملة تقدر بربع قرن على الأقل لتجاوز سلبياتها<sup>(١٨)</sup>، وتبقى معضلة الاستقطاب المؤكدة في

(١٨) لقد خرج فريق من المسؤولين الأمريكيين ينتقدون نتائج الحرب في العراق، ويحذرون من أنه بينما أصبحت أمريكا «غالوت» الوحيد في هذا العالم بقوتها الساحقة، فإن داوود وكل داوود آخر في العالم، قد وجّه المقلع والحجر اللذين يحققان الهدف، لقد أنتجت الأزمة نوعاً جديداً من الحرب غير التقليدية الطويلة في العراق، انظر: Thomas X. Hammes, *The Sling and The Stone: On War in the 21<sup>st</sup> Century* (St. Paul, MN: Zenith Press, 2004), pp. 127-180.

العراق، أن الأمريكيين والبريطانيين يقولون أنهم لن يخرجوا من هذا البلد إلا عندما يتوقف الإرهاب، فيما يردّ العنفيون بأنهم لن يتوقفوا إلا عندما يخرج الاحتلال، ويتساءل العراقيون في إندهاش من يسوغ لمن؟ ومن يخرج الإثنين معاً؟

في أعقاب الحرب الباردة وانحياز الإتحاد السوفياتي لم يشهد المسرح الدولي في دائرة الصراع إلا صعوداً واسعاً للأصوليات الجديدة: الأصولية الإنجيلية بزعامة «المحافظين الجدد»، وأصولية طالبانية بزعامة أسامة بن لادن، وبات النزاع بينهما عنواناً لمواجهة مفتوحة بين عالمين، تجسدت في حرب يزعم كلا الطرفين أنه مكلف بها «تكليفاً إلهياً»، لا يتورع فيها كل طرف عن تغويل الآخر واتهامه بأنه حامل للعنف ومسكون بالإرهاب، وهي دائرة الصراع التي تمّ فيها الاستقطاب عنوة للأنظمة تحت ضغط التهديد بالإقصاء والعزل بموجب صيحة الرئيس بوش الشهيرة «من ليس معنا فهو ضدنا».

كما استقطبت الدول الأوروبية «الحلفاء» من خلال التلويح بورقة النفط فانظم هؤلاء في حرب أبدية ضدّ الإرهاب وعدو ليس له مكان أو زمان معلوم، تدرك فيها النخبة الأمريكية بدهاء أن السلفيين الراديكاليين على قناعة بأن اللوبي اليهودي قد أغتصب السياسة الخارجية الأمريكية<sup>(١٩)</sup>، وأن الحوار لن يعرف سبيلاً إلى الطرفين إزاء هذه الحقيقة المؤكدة، ومن ثمّ تروج مدارس التفكير في أمريكا لما أسموه بـ «الإسلام الليبرالي» المنزوع (القوة والزخم) الذي من شأنه الحدّ من الأدلجة التي تنهل من الجذور وتبديها المقاومة في (فلسطين - العراق - لبنان)، وإمكانية تبني «الإسلاميين الجدد» التعايش مع مفاهيم العولمة والهيمنة بوصفها من حقائق العصر والضرورات التي تبيح المحظورات، أي تكريس ثقافة الأمر الواقع التي لن تجدي معها الممانعات الأيديولوجية نفعاً، ومن ثمّ ينظر إلى مشروعات التطوير وتطبيق معايير الجودة العالمية في الجامعات العربية والتي يتبناها (البنك الدولي) على أنها من وسائل السيطرة على هذا العصب الحساس في هذه المجتمعات وجعله تعليماً ليبرالياً متحرراً من الأفكار والتوجهات «الدينية» التي لها صفة القداسة، فيما تتولى الحكومات تغيير/تطوير المناهج الدراسية في التعليم ما قبل الجامعي لتحريره من غلواء الدين بحسب الرغبة الأمريكية، في عملية منظمة وممنهجة لإعادة تشكيل الوعي العربي بحيث يتحلل تدريجياً من الروابط القومية والدينية ليكون أكثر هلامية ولا يقوى على المقاومة والرفض، وفي أيار/مايو

= بيد أن انتهاء الظاهرة الزرقاوية بمقتل صاحبها أبو مصعب الزرقاوي في ٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ بعد سنتين ونصف من اعتقال الرئيس العراقي السابق صدام حسين، لم يمنع الإدارة الأمريكية من الاستغلال الإعلامي لشبح الصورة لتبرير عملها في بلاد الرافدين كما لم تنه فعلياً ما أسمته بالإرهاب الذي هو التجسيد العملي للجهاد العابر للحدود، انظر: Stephen M. Duncan, *A War of a Different Kind: Military Force and America's Search for Homeland Security* (Annapolis, MD: Naval Institute Press, 2004), pp. 162-173. Sigrid Faath, ed., *Anti-Americanism in the Islamic World* (London: Hurst; Princeton, NJ: Markus Wiener Publishers, 2006), pp. 167-173. Mark T. Mckenzie, «DeFeating Anti-Americanism», (Strategy Research Project, وقارن ذلك بما يلي: U. S. Army War College, March 2005).

٢٠٠٦م صدرت تقارير في العاصمة واشنطن عن هيئات بحثية (معهد شؤون الخليج، فريدم هاوس، لجنة الحريات الدينية) تتضمن سجلات لناشطين سعوديين ومتخصصين أمريكيين تنتقد أولاً، تباطؤ المملكة في حذف العبارات والآيات القرآنية التي تحض على كراهية اليهود، والكفار من غير المسلمين وثانياً، التوسع في موضوع الكراهية ليشمل إقصاء الشيعة والسنة من غير الوهابيين، وتجاهل تاريخ الأشراف في مكة، وآل الرشيد في الرياض والحراك الاجتماعي خارج إطار الدائرة السعودية، واعتبار كل ذلك ازدياداً للآخر وإقلاء له، وأشارت التقارير نفسها إلى امتعاض الحكومات العربية من أن يتجرأ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في خطابه بالكونغرس الأمريكي في ذات الشهر على دعوة العرب والمسلمين إلى تغيير مناهجهم التعليمية وأن يعرضوها بمفاهيم تؤسس للتعايش والحوار<sup>(٢٠)</sup>، بيد أن اللافت في كل ذلك أنه لم تنشأ بعد حركة عربية إسلامية مضادة تدعو الإسرائيليين والأمريكان إلى تغيير مناهجهم وأدبياتهم العديدة الفجة والصارخة التي تنضج بالعنف والعنصرية والكراهية وسحق الآخر، وهي الأفكار التي تحولت إلى ممارسات فعلية في اغتيلات/مجازر/حروب تشرعن للقتل وتبرر التدمير وتمنطق الاعتداء، وهذا هو جوهر الاستقطاب القائم في عمق البيئة الإقليمية<sup>(٢١)</sup>.

لقد نجم عن سقوط دولة البعث والمشروع الأمريكي في العراق ثلاثة مشاهد جيو - استراتيجية تعاني الإرهاص ومشكلات في التحول نحو البلورة النهائية (نواة دولة كردية في الشمال - نواة دولة شيعية في الجنوب - تهميش للسنة يستقطب العنف من الخارج) في المشهد الأول: يعتبر البعض أن الكرد هم رأس حربة للمشروع الأمريكي الإسرائيلي منذ أن اتصل شمعون بيريز بالبرازانيين في سويسرا عام ١٩٦٤م حيث اتفق على تدريب مجموعات من الأكراد في معسكرات إسرائيلية، والاستقطاب الحقيقي يكمن في الأنظمة المعنية بالمشكلة التي لا تزال تنظر إليهم على أنهم «الكردة» والتي تعني بالفارسية «الساقية أو المزارع» مجرد مجموعات من أبناء الريف الجبلي في كل بلد من بلدان شمال ووسط آسيا خارج الجزيرة العربية، وأن الإسلام السياسي لا يحمل لهم سوى صيغ معدلة من الاستعلاء والاضطهاد القومي تحت عباءة «الأخوة الإسلامية»، فيما أحدثت الحرب الأمريكية على العراق نقلة نوعية

(٢٠) انظر تحليلاً مفصلاً لهذه التقارير الاستراتيجية في: الحياة، ٢٨/٥/٢٠٠٦، ص ١٠.

(٢١) في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٤ كانت مؤسسة راند الأمريكية (Rand Corporation) قد أطلقت هذه البادرة الموسومة بـ «الإسلام الليبرالي» في تقرير مهم بعنوان: «Civil Democratic Islam: Partners Resources and Strategies».

والذي أعدته شيريل بينارد من قسم بحوث الأمن القومي في هذه المؤسسة، ويجنح إلى تقسيم الظاهرة الإسلامية إلى: أصوليون رافضون للديمقراطية والغرب، وتقليديون يريدون مجتمعاً محافظاً، وحداثيون يريدون تحديث الإسلام ليتوافق مع العصر، وعلمانيون يدعون إلى فصل الدين عن الدولة، ويدعو التقرير إلى دعم الحداثيين أولاً، ودعم التقليديين ضد الأصوليين، ومواجهة الأصوليين ومعارضتهم، ودعم إنتقائي للعلمانيين، وتطوير إسلام غربي (أمريكي - ألماني). للمزيد من التفاصيل عن هذا التقرير، انظر: شيريل بينارد، «الإسلام المدني الديمقراطي: من يشارك فيه وما هي مصادره واستراتيجياته»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٧، العدد ٣٠٤ (حزيران/يونيو ٢٠٠٤)، ص ٧٥.

هائلة، عندما أتت برئيس كردي، وجواز سفر، وبرلمان، وحكم ذاتي اكتملت مؤسساته، وعلم خاص، بعد أن رفض الزعيم الكردي مسعود البرازاني علم العراق معتبراً إياه البريق الذي سقط تحته مئات الألوف من الأكراد، وفتح مكتباً تمثيلاً في بغداد لرعاية مصالح الكرد وانفصال حقيقي لا ينتظره سوى قرار يلبي الطموحات المشروعة في كيان سياسي مستقل يستقطب معه إخوة لهم في تركيا وسوريا وإيران، ووجود دولي يطالبون فيه بممثلين عنهم في الجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والأمم المتحدة، بيد أن التشظيات الداخلية التي تتحكم في الجغرافية الكردية بوصفهم دائمي الحركة في مناطق جبلية متماسكة، تمتد من بلاد ما بين النهرين في الجنوب إلى أذربيجان وأرمينيا في الشمال وإلى جنوب شرق تركيا وحتى شمال غرب إيران، فضلاً عن وجود لهجتين

### تبقى المسألة الكردية محوراً من المحاور الجيو - استراتيجية الذي تدور استحقاقاته حول حق تقرير المصير في زمن الفراغ السياسي.

وثلاث أبجديات للكتابة الكردية، والتنوع الديني والمذهبي، تقف جميعها حواجز وموانع إثنوغرافية حقيقية أمام إمكانية بروز دولة كردية مستقلة على الحدود المذكورة آنفاً، فضلاً عن أن الأكراد قبائل غير قادرة على الاتحاد تاريخياً، ولن ينتج عن استقلالهم سوى الفوضى في مناطقهم والسطو والتهریب في مناطق الحدود، فهي تشبه

قطعة (البازل) أو اللعبة (السهلة التفكيك وإعادة التركيب)، وما بين الفك والتركيب تبقى المسألة الكردية محوراً من المحاور الجيو - استراتيجية الذي تدور استحقاقاته حول حق تقرير المصير في زمن الفراغ السياسي، وحق المواطنة في زمن الشدة والتكتلات الإقليمية، وما بين رغبة أمريكية في تدعيم «ثورة الإنثنيات» ومحاولات الأنظمة المعنية تدعيم الوحدة الوطنية حتى لا ينفطر عقد مجتمعاتها، تبقى التفاعلات الجيو- بوليتيكية الإقليمية مدخلاً مهماً من مداخل الجيو- استراتيجي القادم<sup>(٢٢)</sup>.

لم يبتهج الأمريكيون طويلاً وهم يتحولون بوجودهم اللوجستي من السعودية إلى العراق إذ سرعان ما اكتشفوا أن العراق شديد الضعف ومجهول إلى حد كبير، محطم كثيراً إلى حد لا يستطيع معه أن يتحمل وزن التحول الاستراتيجي الذي تخيله الصقور الأمريكيون، وتؤكد مع كل ذلك أن دعم الشيعة للتوازن مع السنة في الخليج، قد فتح الباب على مصراعيه أمام حكم إسلامي ذي صبغة شيعية خالصة، والذين أعلنوا عن عملية ثار تاريخية من اضطهاد سني/ سلطوي لأئمتهم وحوزاتهم العلمية مدعوم من أنظمة حكم خليجية مجاورة تمّ تتويجه بالحرب العراقية العربية - الإيرانية، وأن فكرة الدولة الإسلامية في العراق ذات مرجعية شيعية مطروحة منذ العام ١٩٥٧م وتأسيس حزب الدعوة وأبرز منظره محمد باقر الصدر، وتبناها أيضاً محمد باقر الحكيم من داخل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، والذي تبني نظرية الخميني في حكم رجال الدين التي رفضها في ظلّ (حكم صدام حسين)

(٢٢) نسيم الخوري، «الأكراد أو الدولة المستحيلة»، حوار العرب، العدد ١٨ (أيار/ مايو ٢٠٠٦)،

المرجع الشيعي الأبرز آية الله العظمى علي السيستاني الإيراني الأصل كنوع من التكتيك المرحلي، بيد أن عبد العزيز الحكيم قائد فيلق بدر يؤكد دائماً منذ الغزو الأمريكي على أن الغالبية الشيعية ستتجه حكماً نحو جمهورية إسلامية، إلى الحد الذي يتنبأ فيه البعض بأن العراق ما فتئ يتخلص من ديكتاتورية سنية حتى وقع في يد ديكتاتورية شيعية مدعومة بقوة من إيران لتتشكل من جديد خارطة استقطاب دينية لا تخطئها العين، قوامها (حزب الله في لبنان - العلويون في سوريا - الحكم الشيعي في إيران - الشيعة الجدد من حكام العراق المحتملين - الشيعة في المنطقة الشرقية من السعودية - ثم شيعة البحرين) وهي قوة لا يستهان بتأثيراتها الإقليمية في التحولات الجيو - استراتيجية، ولا سيما أن العرب السنة على تنوعهم لا يزالون على إصرارهم من أن الشيعة ربما يكونون أشدّ خطراً على الدين الإسلامي من غير المسلمين.

بيد أن أخطر ما في هذا المحور الاستقطاب الحاد والعنيف الذي يمثله لإسرائيل سواء لجهة الإدراك بأنه المسؤول تاريخياً عن دعم المقاومة في الجنوب اللبناني وإجبار تل أبيب على الإنسحاب عنوة من هناك، أو لجهة دعمه في الراهن المجهودات النووية الإيرانية، وهي القدرات التي من شأنها كسر التفوق الإسرائيلي وشيوع حالة من توازن الرعب الإقليمي، ومن ثمّ كانت المجهودات الأمريكية الغربية البادئة بالقرار ١٥٥٩ الأممي وإغتيال الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق، وسلسلة الإغتيالات للناشطين والصحافيين المنسوبة إلى الموساد الإسرائيلي وعملائه لتفكيك المزيد من الروابط السورية - اللبنانية، والوجود الإسرائيلي في إقليم كردستان العراق، وتفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦م الذي بعث المراقبين على الظن بأن أمريكا قد شرعت في تنفيذ برنامج (فينيكس) الذي طبقته في فييتنام، والذي يهدف إلى النيل من صمود المقاومة عن طريق التفجير العشوائي/المدرّوس بغرض الفتنة، وأن تتجه المقاومة لضرب بعضها بعضاً، كلّ ذلك يجعل من التحولات الاستراتيجية في الجيو - بوليتيك الإقليمي موضع شك كبير إذ لا تزال تحتاج إلى وقت طويل للحسم تتنازعها باضطراب خاصية: الإخفاق الأمريكي والهجوم الإسرائيلي الوشيك، وفي البصرة يبقى موضوع النفط مهماً أيضاً لاستقطاب دولي من النوع الاقتصادي، والتأثير الإيراني هناك يحاول إفشال النظرية القائمة منذ الاحتلال في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣م بأن البريطانيين هم الأكثر خبرة في التعامل مع فنيات الاحتلال، ومن ثمّ فإن عودة العنف منذ أيار/مايو ٢٠٠٥م هو نوع من تصفية الحسابات لمعاقبة بريطانيا على دعمها أمريكا في مواجهتهما معاً الملف النووي الإيراني<sup>(٢٣)</sup>.

المحور الثالث الذي يشكله استقطابات أزمة العراق المحتل، هو ذلك المتصل بتهميش

(٢٣) تدرس الإدارات الأمريكية المختلفة عمليات الاستقطاب الإقليمي على أسس دينية - طائفية - إثنية والتي من الممكن أن تعقد نتائج الحرب في العراق وأفغانستان، ومن ثمّ قادت هذه المداولات إلى التفاوض الحذر في ما يتصل بالملف النووي الإيراني، انظر: Anthony H. Cordesman, *The War after the War: Strategic Lessons of Iraq and Afghanistan*, Significant Issues Series; v. 26, no. 4 (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, 2004), pp. 12-33.



العرب السنّة بالتنسيق مع الحكام الجدد من أجل الدخول في حرب إجهاض منظمة ضدّ هذه الطائفة التي تجاسرت على غزو أمريكا في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م، ومن ثمّ يكون الهدف تحويل العراق إلى فخّ للإسلاميين الراديكاليين في إطار الحرب على الإرهاب. إنه اتجاه في التفكير والممارسة يعززه خفوت ظاهرة استهداف المصالح الأمريكية في العالم على غرار ما حدث في (نيروبي) و(دار السلام) و(المدرة الأمريكية «كول» في خليج عدن)، وأن هذا الإدراك الهام قد شكل استقطاباً للأنظمة الخليجية وبخاصة السعودية التي سهلت عبور الجهاديين إلى بلاد الرافدين لأجل تحقيق الهدف الأمريكي من ناحية، وفي إطار عملية مقولة على المقاومة أيضاً لإفشال فرضية إمكان تغيير الأنظمة بالقوة على نحو ما حدث في دولة البعث، ومن ثمّ تبدو عملية إطلاق الحريات التي أوصلت الإخوان المسلمين وحماس إلى العمل السياسي المشروع برعاية أمريكية، غير جادة أو حقيقية بدليل التضيق والملاحقة للذين طوقا الظاهرتين فيما بعد، وإنّما كانت في إطار التعرف على الأوزان الحقيقية للقوى في سياق استراتيجية (الفوضى البناءة) ووضع التوجهات/القرارات المناسبة للتعامل مع الإسلام السياسي بتنويعاته، الشاهد أن تهميش السنّة في العراق يضع المرجعيتين السنيتين في العالم (مصر - السعودية) في مأزق، فضلاً عن دول الخليج الأخرى الملتزمة أخلاقياً، تحت ضغط شعوبهم، بعدم ترك نظرائهم لقمة سائغة لمثل هذا الاستهداف، إذاً هذا هو محور العرب السنّة بامتياز، وأمامهم تحدٍ حقيقي مفتوح على كل الاحتمالات.

هذا التجسس البادي للعيان هو الذي دفع الرئيس العراقي جلال الطالباني أن يبدي إندهاشه وإعتراضه على أن الدول العربية لم تؤيد الحكومة العراقية الجديدة المشكلة في أيار/مايو ٢٠٠٦م برئاسة نوري المالكي، وأن يحتج على ذلك رسمياً لدى جامعة الدول العربية، وما كان له أن يفعل ذلك إذا كان مدركاً لحقيقة التخوفات العربية، وهي توجهات عبرت عنها السعودية ومصر في محاولتهما الدؤوبة لإنجاح أعمال مؤتمرات دول الجوار العراقي التي قاطعتها حكومة بغداد عقب تصريحات الرئيس المصري حسني مبارك التي أشار فيها إلى الدور الإيراني في العراق وأن ولاء الشيعة يكون لإيران أكثر من إنتمائهم الوطني، كما إن وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل كان قد تبني سلسلة لقاءات دبلوماسية في عواصم عربية وأجنبية للحد من غلواء التمدد الإيراني في العراق، والتنبيه إلى الإجحاف بحق الطائفة السنية في ظلّ الأوضاع العراقية الجديدة، كما إن مصر قد توقفت عن دبلوماسيتها في هذا الملف عقب اغتيال «إيهاب الشريف» سفيرها هناك، فضلاً عن استهداف مماثل لسفارتي الجزائر والإمارات بالخطف والتهديد بالقتل<sup>(٢٤)</sup>، بما يشي أن الدور العربي في العراق الجديد محفوف بالمخاطر ودونه محاذير عديدة، فالعرب ملامون في الغياب، مخطوفون في الحضور. أين السبيل إذاً؟

(٢٤) عن مآلات الحرب على مستقبل العراق السياسي، انظر: فتحي العفيفي، «الفدرلة والدسترة في الخليج العربي: دراسة في عقيدة التفكير»، في: باسيل يوسف بك [وآخرون]، **الدستور في الوطن العربي: عوامل الثبات وأسس التغيير**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٤٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ٧٩.

في ما خصّ المملكة العربية السعودية فهي مشدوّهة ومشدودة أيضاً إلى ثلاثة مظاهر متداخلة ومعقدة، جميعها مؤثر في الوزن الاستراتيجي للمملكة ومستقبلها السياسي، فهي لا تريد على حدودها أن ترى عراقاً شيعياً، وإيران نووية، ودولاً خليجية/جزرورية لا ترى في الروابط التاريخية معها مبرراً كافياً للتنسيق والتوحد، وأن العديد من الفرص التي كانت سانحة تمّ إهدارها، فضلاً عن الحسابات غير الدقيقة في الكوارث والأزمات الإقليمية التي كانت تتطلب نجاعة دبلوماسية من الدولة الحاضنة للمجلس التعاوني، بداية من دعم خاطئ للعراق في حربه ضدّ إيران مادياً ولوجوستياً حتّى إذا ما فرغ منها استدار بأطماعه نحو أشقاء وحلفاء الأمم، مروراً بدعم أمريكا في حربها غير المبررة لإسقاط نظام البعث في العراق دعماً لا محدوداً، أدّى إلى عملية انكشاف أمني غير مسبوقة سوغت فيما بعد إمكانية ابتزاز هذه الأنظمة إلى أقصى مدى ممكن بعد اهتزاز شرعيتها وبروز ضعفها وهشاشتها، وصولاً إلى التورط في سلسلة إتفاقيات ثنائية «دفاعية/تعاونية» مع إيران في حقبة الرئيس محمد خاتمي المنتهية في العام ٢٠٠٥م فإذا بها تفاجئهم بدورها أنها دولة نووية تعود بقوة إلى ممارسة الأيديولوجيا، والمطالبة الدولية الواسعة بضرورة الاعتراف بـ «فارسية الخليج دون عربيتها» من خلال دورية ناشيونال جيوغرافيك (National Geographic) الواسعة الانتشار والتي انصاعت إلى المطالبة الإيرانية، وهي الدعوة التي كانت تسبق مشاريع التوسع الإيراني الإقليمي تاريخياً<sup>(٢٥)</sup>، ومن ثمّ فإن لجوء طهران إلى القوة في حسم العديد من نزاعات الحدود البحرية في مناطق المياه الإقليمية والجرف القاري مع العديد من الدول الخليجية أمراً غير مستبعد، فضلاً عن أن مسألة الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى - وطنب الصغرى - وأبو موسى) أصبحت في حكم التاريخ الصعب للحسم، وعلى ما يبدو أن إيران تستخدم النهج الإسرائيلي نفسه في تحقيق مكتسبات جديدة يتم الجدل حولها ويدور التفاوض بشأنها لغض الطرف نهائياً عما يعتبره الآخرون حقوقاً تاريخية، وهو المنطق الاستعماري التقليدي نفسه (Status Quo) ومن ذلك أيضاً أن إيران تستغل بشكل لافت موضوع الملف النووي لصرف الانتباه بعيداً عن ممارساتها المجموعة في العراق، والحصول على المزيد من المزايا الاستراتيجية/الاقتصادية في مفاوضاتها مع الترويكا الأوروبية، وروسيا والصين، بمعنى أن إيران قد نجحت عملياً في درء تهمة «محور الشر» عن نفسها من دون أن تجد نفسها مضطرة للدفاع عن ذلك، وإنّما سوغت بفعالها الهجومي مكانة دولية مهمة في ظلّ السيولة الملحوظة في مناخ العلاقات الإقليمية كما أقرت الولايات المتحدة عنوة بالنظام الذي راوغت طويلاً في اعتباره شريكاً محتملاً في الترتيبات الاستراتيجية الإقليمية، ومن ثمّ لم يعد يخفى على أحد أن الدولة التي قدر لها أن تقف في وجه الأطماع والتمدد السياسي الإيراني هي المملكة العربية السعودية في ظلّ مخاوف خليجية حقيقية من أدلجة الخطاب الإعلامي الإيراني والعودة به إلى

(٢٥) التجاذب السعودي/الإيراني في الخليج هو في جوهره وحقيقته الجيو - استراتيجية صراع الأيديولوجيا بين جذرها وأحد فروعها، وهو أيضاً صراع إقصاء ومغالبة من أجل إسلام معلوم ضدّ التغريب (Westernization)، انظر: Olivier Roy, *Globalized Islam: The Search For a New Ummah*, CERI Series in Comparative Politics and International Studies (New York: Columbia University Press, 2004), pp. 134-162.

الثورية، وبالتالي لم تكن هذه المجموعة العربية موفقة وهي ترسل مندوبين عنها إلى طهران لنقل مثل هذه الهواجس، وما هكذا تدار الصراعات والأزمات، ولكن يبدو أن وزير خارجية قطر قد نجح في تمرير وإقناع أقرانه بفكرته عن «دبلوماسية التوسل» والتي دعا إليها منذ العام ٢٠٠٤م في علاقات العرب بإسرائيل، في ظل وجود ارتباك حقيقي للدبلوماسية السعودية، التي غيرت مواقفها من طهران أكثر من مرة في خلال أشهر قليلة، بما يزعج حلفاءها الجزريين، وذلك عندما أعلن سعود الفيصل من طهران في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦م أن: «إيران ليست صديقاً مقرباً فحسب، بل الصديق الأقرب». وأكد «حق إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية السلمية، وشكر المسؤولين الإيرانيين على عدم السعي إلى الحصول على أسلحة نووية»<sup>(٢٦)</sup> وقبل شهرين من هذا التصريح أعلن من واشنطن عن قلق دول مجلس التعاون من الملف النووي، والتمدد الإيراني في العراق، وكيف يمكن لمسؤول سعودي كبير أن يتجاهل حقيقة أن العالم مقتنع بأن إيران تسعى للحصول على سلاح نووي، وإلا لا معنى لكل هذا التحدي الذي تصرّ عليه طهران، ويلاحظ على نحو خاص ارتباط هذه العلاقة صعوداً وهبوطاً بموقف الولايات المتحدة من إيران، وكان مستغرباً كذلك وثوق سعود الفيصل ونظرائه العرب المعنيين بالتطمينات الإيرانية التي فاجأتهم غير مرة، وكأنهم يريدون الهزيمة الاستراتيجية لأنفسهم طوعاً، أو أنهم ينتظرون من طهران أن تقدم لهم براءة ذمة وتعلن عن تجردها من الاستراتيجية، وأي سياسة تلك التي تبني على التصريحات في الاحتفالات البروتوكولية؟، وعلى أي أساس كان الاستهجان والامتناع الخليجي من تصريحات عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية التي ربط فيها بين تسوية الملف النووي الإيراني في إطار تسوية إقليمية مماثلة للملف الإسرائيلي الذي يعد أكثر خطورة على العرب ومستقبلهم الاستراتيجي<sup>(٢٧)</sup>.

على أية حال فإن «خارطة الاستقطاب الإقليمي» بدورها سوف تشهد محوراً دراماتيكياً لا ريب فيه يختص بالعلاقات السعودية/الجزرية مع الدولة التي عادت إلى فارسيتها، مع تعقد الوضع في العراق، ووجود عائلات إيرانية عتيقة في هذه الدول استطاعت تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة، والإقتراب من دوائر صنع القرار وتوافر المعلومات لديها التي يمكن الاستفادة منها إذا ما قررت طهران العودة إلى مفاهيم إمكانية استخدامهم كطابور خامس، فضلاً عن المشكلات المذهبية المحركة لكل هذا التنافس الإقليمي، وأن التهجير الممنهج للعرب السنة من البصرة جنوب العراق بما نسبته ٤٠ في المئة ليعد عنواناً بارزاً لحرب طائفية طويلة الأمد.

### ثالثاً: التنارع الإمبريالي في الجيو - استراتيجية المحتملة

اختلف المعنيون برصد وتحليل الأنظمة الجيو- بوليتيكية العالمية المأسسة على أنماط مطولة من الصراع الجيو- استراتيجي، في شأن المداخل المحددة لطبيعة تفسير الموجات

(٢٦) حسن فحص، «سعود الفيصل: إيران الصديق الأقرب»، الحياة، ١٤/٦/٢٠٠٦، ص ١ و ٦.

(٢٧) محمد عبد السلام، «الاستراتيجيات الجديدة لاستخدام الأسلحة النووية»، السياسة الدولية،

العدد ١٦٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ٢٠٢.

اللوجستية في السياسة الدولية، فبينما يركز العالم الروسي كوندراتيف (Kondratieff) على العامل الاقتصادي في شكل دورات متعاقبة ونموه في الفترة ما بين (١٠٥٠ - ١٧٥٠م)، فإن إيمانويل والرشتاين (١٩٨٤م) يتبنى أفكار مدرسة (الحوليين الفرنسيين) في مجال التاريخ، حيث استنكر هؤلاء الحشو الزائد في الكتابات التاريخية في أوائل القرن العشرين والتي كانت تركز على الأحداث السياسية والمناورات الدبلوماسية، كما استفاد من نقد الماركسيين الجدد لنظريات التطور في العلم الاجتماعي، ويحدد والرشتاين العلاقة بين المركز والأطراف، من حيث كون المركز هو المستغل، والطرف هو الجانب الذي يتم استغلاله، والمكان في حد ذاته ليس هو الذي يحدد مثل هذه العلاقة، وإنما المحك هو واقع ما يتم داخل هذا المكان من أنشطة إنتاجية في نقطة زمنية معينة أي «نمذجة البنية المكانية»، ومن بين التعدد الكبير للمؤسسات الرئيسية فإن والرشتاين يركز على أربع مؤسسات هي الأكثر تأثيراً في الاقتصاد العالمي: الدولة من خلال هيمنتها على الاقتصاد وسن القوانين، والشعوب، والطبقات أو الفئات الكونية، ثم العائلات بوصفها «الذرات» المكونة لمنظومة الاقتصاد العالمي، وبين هذين الموقفين تقف نظرية مودلسكي في سنة ١٩٨٧م والتي تدمج حكماً بين السياسة والاقتصاد عن طريق «الدورات الطويلة في السياسة العالمية» (Long Cycles in World Politics)<sup>(٢٨)</sup>، ونحن في محاولتنا تكوين نموذج دينامي لواقع التنافس النزاعي والهيمنة والتحويلات الجيو- استراتيجة في أحد مناطق الأطراف وأشباه الأطراف تتسم بالفوضوية بتأثير من ضغط المركز عليها باضطراب في حقب مختلفة، كانت مثل هذه التوجهات الثلاثة العالمية الطابع حاضرة في جدول تجميعي على نحو ما يوضحه الجدول رقم (١).

إن الانهيار المروع للشرعيات التاريخية، والمشكلات المصاحبة للاستقطاب الإقليمي في مرحلة التحول، فضلاً عن التصور التحليلي للمضمون الذي يوضحه الإطار التجميعي في الجدول السابق خلال نصف قرن من الزمان تؤكد جميعاً على الطبيعة النزاعية للمنطقة، وأن رغبات الهيمنة المتعددة والتي تعتمل في بنية البيئة الإقليمية باضطراب، لا تؤسس لإمبريالية مطلقة أو ثابتة وإنما من الممكن رصد إمبرياليات عديدة في أولى مراحل الاستقطاب أي (الجيو- استراتيجي) الذي بدأ يتخلق ليرتب بدوره إلى أعلى مراحل أي (الجيو- بوليتيك المحتمل) وذلك على النحو التالي:

## ١ - التداخل النزاعي بين الإمبريالية الرسمية وغير الرسمية

الإمبريالية الرسمية وتمثلها الولايات المتحدة عسكرياً وسياسياً من خلال برامج مخططة استراتيجياً وممأسسة على تشريعات: مراقبة الحريات، لجان الكونجرس للتفتيش، التقارير عن الديمقراطية، دعم توجهات المعارضة وإعدادها كأوراق ضغط وابتزاز بتوجهات منفردة ومن دون تكليف أو طلب من أحد للقيام بهذه المهمات، فيما الإمبريالية غير الرسمية (المقنعة أو

(٢٨) انظر مجمل هذه التصورات/ التوجهات في: Peter J. Taylor and Colin Flint, *Political Geography: World-Economy, Nation-State and Locality*, 4<sup>th</sup> ed. ([Upper Saddle River, NJ]: Prentice Hall, 1999).

المسترة) تعني أن يؤدي صعود كل قوة إلى درجة من الهيمنة لتمارس حقبة من الإمبريالية غير الرسمية، فمثلاً: نجد أن «إمبريالية التجارة الحرة» ما هي إلا انعكاس للميزة الهيكلية لدول المركز وبخاصة الدول صاحبة الهيمنة داخل إطار الاقتصاد العالمي، حيث تمثل الشركات متعددة الجنسيات التي تمارس الإنتاج والتجارة عبر مختلف بلدان العالم الوسائط الرئيسية للإمبريالية غير الرسمية<sup>(٢٩)</sup>، وهذا يعني أن الهيمنة الأمريكية يتحداها البديل الاقتصادي، من خلال سياسات التشغيل والأجور والأرباح واستبدال منطق (فرق تسد) السياسي وتحويله إلى (ابتكر تسد)، فيما أن إحدى سمات العولمة هي انتصار اقتصاد الليبرالية الجديدة داخل دائرة صنع القرار في الدولة/الطرفية التي عليها أن تنصاع (نتيجة إخفاقها التاريخي) في

الخضوع عنوة لـ «الإصلاح الهيكلي» بوصفه شرطاً ضرورياً للحصول على مساعدات من صندوق النقد الدولي، فيأتي فريق من خبراء صندوق النقد لدراسة المطلوب ووضع المقترحات الواجبة، والتي في مقدمتها يأتي تنفيذ سياسات الصندوق، وأن الاقتصاد المحلي يصبح مفتوحاً أمام السوق العالمية، وتباع الأصول المملوكة للدولة من أجل جذب رأس المال عبر الخصخصة،

**في ظلّ العولمة لم تعد الإمبريالية تستند بالأساس في وجودها إلى بعدها الأيديولوجي بقدر ما يرتبط ذلك بتنفيذ برامج براغماتية نفعية.**

وتخفّض ميزانية الدولة بتخفيض الاعتمادات المخصصة للدعم والرعاية الاجتماعية، وتفرض سياسات للتقشف في ظلّ عطالة تنمو باضطراد، فتخرج التظاهرات الاحتجاجية من دون طائل، لأن (مراكز القوة) تقبع خارج البلاد داخل دائرة صنع القرار بالصندوق، ومترك للحكومات المحلية أن تجد الوسائل المناسبة لإضفاء المشروعية على السياسة المطلوب تنفيذها أمام شعوبها، فيما يكتفي المركز بإكمال دورة الاحتيايل بصور تعليقات من الخارجية والبيت الأبيض تشجب وتدين أساليب القمع السلطوية من دون أن يكون ذلك مشفوعاً بإجراءات/قرارات/توجهات عقابية، وهي السياسات التي تتبع بامتياز ومن دون تردد، وعلى العكس من ذلك حيال الدول التي لا تزال تراوغ في إعلان الدخول في بيت الطاعة الأمريكي، ومن ثمّ تتلأأ في ركوب قطار العولمة.

في ظلّ العولمة لم تعد الإمبريالية تستند بالأساس في وجودها إلى بعدها الأيديولوجي بقدر ما يرتبط ذلك بتنفيذ برامج براغماتية نفعية تنعكس على دول الأطراف وشعوبها بمعاناة بالغة السوء، ومن ثمّ فإن الحيوية المجتمعية أو الحراك السياسي الذي يتيح قدراً من التحرر والابتعاد قليلاً عن سياسات المركز (صعود حماس السياسي في فلسطين - الممانعات التي كانت تبديها السعودية للانخراط في مفاوضات إنشاء مناطق التجارة الحرة بالاحتجاج على الذهاب الإماراتي، البحريني إليها منفردتين من دون تنسيق خليجي - الإخوان المسلمين في

(٢٩) عن الإمبريالية وجيو - سياستها المعاصرة، انظر: سمير أمين، «جيو سياسة الإمبريالية المعاصرة»

المستقبل العربي، السنة ٢٧، العدد ٣٠٣ (أيار/مايو ٢٠٠٤)، ص ٣١، و [Anonymous], *Imperial Hubris: Why the West is Losing The War on Terror* (Washington, DC: Brassey's, 2004), p. 116.

مصر بأجندتهم السياسية) سرعان ما يتحول في الدولة الطرفية إلى ساحة أشباه الأطراف، بيد أن هذا السعي قد يصاب بالفشل فتعود الدولة أدراجها للتدني من جديد إلى القاع مع الدول الأطراف وكل منها يخضع لنظام حكم ديكتاتوري لا يسمح بالحراك المجتمعي أن يبلغ مداه، وإنما يتم إجهاضه من خلال القمع الممنهج، ولأن هناك مناطق عديدة في أفريقيا لا يرتادها طلاب العولمة لأسباب تتعلق بالفقر والجوع والمرض والإهمال الدولي، فهي لا تدخل ضمن اهتماماتهم، فإن تعبير «العولمة غير المتكافئة» يعدّ اصطلاحاً ملائماً للدلالة على الانتقاء الإمبريالي في بديلها الاقتصادي، ومن ثَمَّ فإن هذه الصورة/المشهد تعطي انطباعاً استنتاجياً ناجزاً من أهداف هذه الدراسة وهو: أن الإمبريالية هي الجيو-بوليتيك الراهن لمرحلة معينة من مراحل الرأسمالية أو هي: «رأسمالية الاحتكار المالي»، وهي المنهج السياسي لخلق مناطق جديدة للإنتاج داخل إطار الاقتصاد العالمي<sup>(٣٠)</sup>.

لقد أخذ الأمريكيون عن البريطانيين شيئاً خطراً ثَمَّ طوروه مع الوقت في ما يتعلق بالمبادئ الجيو - استراتيجية للإمبريالية، أنه من الصعب أن تتعايش أو تتفاهم الدولة الغازية مع المجتمعات الجديدة عليها بتنوعاتها وأطيافها وملها ونحلا، وأن ذلك يتطلب إنفاقاً جهداً استعماريّاً فوق طاقتها ولن ترضيهم أيضاً، وبالتالي كانت «الشعبوية» وتغذية صراعاتها وتحويلها إلى فئات سياسية متناحرة هي الأنسب لقيادة هذه المجتمعات المنهكة في نزاعاتها، فلا تكاد تجد جهداً أو وقتاً للتفكير الاستراتيجي في الأجنبي، وأن ذلك يتطلب أقنعة من الأكاذيب تخفي وراءها عنصرية بغیضة، وما بين الاستقلال السياسي الوهمي للمنطقة عقب الإنسحاب البريطاني ١٩٧١م والتبعية الاقتصادية في الزمن المعولم تعيد الإمبريالية إنتاج نفسها من خلال دورة جديدة من الحروب والملاحقات السياسية الابتزازية لأنظمة ضعيفة وهشة تقاوم الاختراق والانهيار من أعلى ومن أسفل، فيما الأخطاء التي تقع فيها الإمبريالية الرسمية يلتقطها خصومها ليستثمروها في إصرار في محاولة لتطوير هيمينات بديلة تمارس تخريباً منظماً في الأطراف على نحو ما يمثله صعود الإسلام السياسي الراديكالي، واستثمار إيران أخطاء أمريكا في العراق وبروزها على نحو مفاجئ في موسم جني الحصاد لتمسك بتلابيب العديد من خيوط القضايا والإشكاليات بشكل يصعب تجاهلها أو التجرؤ عليها، وشعور الدول الخليجية/الجزرية بالمرارة بوصفها الحليفة تاريخياً لأمريكا لأن الأخيرة لم تأخذ بعين الاعتبار مخاوفها وقلقها وهي تطرح مشكلة الملف النووي الإيراني، وإنما طرحت المشكلة على أنها تكسر التفوق الاستراتيجي لإسرائيل في المنطقة، وأن مصالح أمريكا في العراق مهددة من جراء ظهور قوة دولية جديدة على حدودها، والشعور بالمرارة يتعمق ويتأكد عندما تؤكد التقارير الاستخباراتية عدم وجود وزن استراتيجي لهذا التجمع الجزوي المستأنس حتى النخاع، ولا يملك أية بدائل يمكن أن يراوغ بها، وذلك بتعبير سكوت ريتير «انهيار التوازن

(٣٠) للمزيد من التفاصيل انظر: J. Timmons Roberts and Amy Hite, eds., *From Modernization to Globalization: Perspectives on Development and Social Change*, Blackwell Readers in Sociology; [1] (Oxford; Malden, MA: Blackwell, 2000), and John Kenneth Galbraith, *A History of Economics: The Past as the Present* (London: H. Hamilton, 1987).

التاريخي في المثلث العراقي - التركي - الإيراني، انهيار التوازن في الإقليم برمته، وها هي إيران تتقدم لحجز مقعدها في التوازنات الجديدة»<sup>(٣١)</sup> وبينما نجحت إيران في تخصيص اليورانيوم، فشل حارس البوابة الشرقية حتى في تخصيص الأوهام.

على الرغم من الحضور اللافت الذي تسجله الولايات المتحدة في الإمبرياليين الرسميين وغير الرسميين (من خلال دعمها لبعض القوى الإقليمية الطامحة ضد أخرى تريد أن تهيمن) إلا أن ثمة نوعاً ثالثاً يمكن أن نطلق عليه «الإمبريالية المضادة المناوشة» وهي تلك التي تحاول أن تستفيد من كون الإمبريالية التقليدية وافداً غير مرغوب فيه، تحمل معها سمات وخصائص الرفض والمقاومة سلفاً، وهي عادة تيارات مؤدلجة تعزف على وتر كراهية الشعوب للأجنبي المستغل المسيطر، فهي تهيمن باسم مصادرة الإرادة الجماعية، وتنتشر في بلدان مختلفة للدلالة على أنها مطلب إقليمي، وكثيراً ما تتحول هي الأخرى إلى مستغل من الدرجة الثانية تحت زعم توفير الموارد والآليات المطلوبة لاستراتيجية المقاومة، وقد عرفت المنطقة من هذا النوع «حركة عدم الانحياز» التي صاغت حركات تحرر شعوب آسيا وأفريقيا منذ عام ١٩٥٥م في باندونغ، ثم المشروع القومي الشعبوي في الوطن العربي المنسوب في جزء كبير منه إلى الناصرية المنطلقة من مصر وانكساره في العام ١٩٦٧م وفشله في إحداث التغيير ليبقى العنوان الأبرز لهذه الحقبة «الثورة العظيمة ذات الأخطاء العظيمة»، وصولاً إلى الإسلام السياسي الراديكالي والحكم الأوتوقراطي في الخليج/الجزروي، والذي كان من إفرازاتهما معاً «تنظيم القاعدة» وفروعه المختلفة في دول المنطقة الذي بدلاً من أن يدير معركته مع «طاغوث العصر وفسطاط الشرّ بحسب التسمية اللادنية» في الخارج تحول بها إلى الداخل لتتشغل بفعله الأنظمة والشعوب<sup>(٣٢)</sup>، بيد أن مثل هذا الفراغ الناتج عن هذا الانحراف القاتل في الصورة/المشهد يتيح السبيل أمام المشروع الإيراني «الإمبريالي» في جانب كبير منه، الذي خرج من غمده ودخل بدوره في صراع مكشوف مع أهداف الهيمنة الأمريكية، والتي كان في مقدمتها «سوق مشتركة للشرق الأوسط» حيث تقدم دول الخليج الرأسمال، والدول العربية الأخرى اليد العاملة الرخيصة، وتحفظ إسرائيل بالسيطرة التكنولوجية ووظيفة الوسيط الإلزامي، لكن هذا المشروع رفضه كل من: العراق فأسقط نظامه، وسوريا فتعرض نظامها للملاحقة والاستنزاف السياسي، وإيران التي تخضع في الراهن لعملية معقدة ومركبة من التجريب الاستراتيجي، بعد أن برع نظامها الثيوقراطي في استعراض أوراق الضغط المتنوعة وكانت لديه شجاعة المقاومة والإعلان عن ذلك صراحة وفق أصول الردع ومقوماته، ولكن على الرغم من كل ذلك يبقى السؤال الإمبريالي الأخير مطروحاً وبإلحاح: ماذا لو لم تكن القوة الأمريكية موجودة في المنطقة؟ هل كان البديل هو الفوضى والعنف اللانهائي؟

الإمبرياليات الإقليمية ليست وحدها في حلبة التنافس النزاعي، بل استدعى مثل هذا

Scott Ritter, *Iraq Confidential: The Untold Story of The Intelligence Conspiracy to Undermine* (٣١)  
*The UN and Over Throw Saddam Hussein*, Foreword by Seymour Hersh (New York: Nation Books, 2005), pp. 17-23.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢١١ - ٢٣٤.

الانكشاف الأمني إمبرياليات متهالكة، بعضها جاء من التاريخ «أوروبا - روسيا» والبعض الآخر لا يزال يتلمس معالم الطريق نحو الإمبريالية بعد أن قدم نفسه بشكل ملائم من خلال انتاجه التكنولوجي المتنوع والخدمي الذي ملأ المنطقة، واقتصاد واعد بشكل لافت وهي (الصين).

لكن الأمر اللافت أن كُُلَّ هذا القديم الذي أتى من التاريخ قد استدعاه متغير أمني/ استراتيجي واحد وهو فشل الطريقة الأمريكية في التعامل مع الملف النووي الإيراني والمستند إلى: «الدبلوماسية المدعومة بالتهديد باستخدام القوة» بيد أن نجاح إيران في المراوغة وعدم الوضوح في الأهداف قد أكسبها المزيد من القوة مع الوقت والمبالغة في نزعة رفع سقف ما يريدون إنجازه، وإضطرار أمريكا إلى العودة لسياسة «الجزرة» عوضاً عن «العصا» من خلال تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية في أيار/ مايو ٢٠٠٦م، ووعدتها إيران بمساعدات اقتصادية كبيرة إذا ما تخلت عن طموحاتها النووية وكُلَّ ذلك يعدّ تغييراً جوهرياً في طبيعة الموقف الاستراتيجي، فالولايات المتحدة قد تجرعت مرارة الاعتراف فجأة بالنظام الذي رفضته طويلاً ووسمها بـ (الشیطان) لعقود وبقوة موقفه السياسي، وبأدائه الاستراتيجي في بلاد الرافدين من خلال رغبة التفاوض معه، وتخلت مؤقتاً وعملياً عن نظرية إسقاطه كنظام مارق وشرير، بما يغذي من طموحاته الإقليمية، ومراوغة إيران إزاء المقترحات الأوروبية/ الأمريكية في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦م لحل موضوع الملف النووي سلمياً حيث تريد أمريكا أن تثبت للعالم أنها لم تدخر وسعاً في ذلك لشرعنة الحرب القادمة، فإن إيران ترفض وبقوة أن توقف أنشطتها النووية، فنحن إذاً أمام صراع طويل ومفتوح على احتمالاته المختلفة، وعلى العالم أن يوطن نفسه على ذلك، وأن كُلَّ ذلك ليعد في التحليل الأخير بمثابة: (الحصاد المر للحرب في العراق)<sup>(٣٣)</sup>.

## ٢ - بزوغ الإمبرياليات الوافدة (بدء دورة هيمنة جديدة)

### أ - «الصين لا تقوم بدور القط وإنما تحاول أن تمسك بالفأر»

الصين على نحو خاص مثيرة للقلق الأمريكي بشأن تمددها الاستراتيجي الزائد والذي سبقه تمدد اقتصادي غير محدود، وإذا كانت الولايات المتحدة في النصف الثاني من القرن العشرين قد اضطرت لمواجهة منافسين في المجال الاقتصادي (اليابان وألمانيا وغيرهما) وأعداء في المجال السياسي والعسكري «الإتحاد السوفياتي» فهي تواجه اليوم قوة عظمى صاعدة تحوز القوتين السياسية والعسكرية والاقتصادية في آن، وعلى الرغم من أن الدولتين قد جمعتهما قمم موسعة لتنظيم التنافس بينهما على الساحة الدولية في ضوء اصطدام طموحاتهما في الشرق الأوسط والخليج، فإن بكين تتموقع خلف موسكو في مجلس الأمن إزاء عدم فرض عقوبات على طهران حفاظاً على مصالحهما الاقتصادية في المنطقة فضلاً عن التعاون في مجال الصواريخ الباليستية البعيدة المدى، وحاجة الصين إلى الأمن الاستراتيجي ما دام الشرق

(٣٣) عن التداخليات الإقليمية لسقوط دولة البعث في العراق، انظر: العيفي، الخليج العربي: النزاعات

السياسية وحروب التغيير الاستراتيجي، ص ٩.



الأوسط يشكل ثلثي وارداتها النفطية، والاتفاق الموقع مع طهران في ٢٠٠٤م حيث تشتري بكين بموجبه ما قيمته ٧٠ بليون دولار من الغاز والنفط على مدى ٣٠ عاماً، ومن ثمّ سيساهم الصينيون في استثمار آبار يادفارن قرب الحدود العراقية، وأن وصول النفط إليهم عبر الطرق البحرية التي تفصل بين شنغهاي ومضيق هرمز الواقع تحت سيطرة البحرية الأمريكية، يعزز إقامة علاقات مباشرة مع دول خليجية رئيسية لفتح مزيد من نقاط العبور إلى ممرات آسيا الوسطى الآمنة، كما تأمل بكين في المشاركة في مشروع خطّ الأنابيب مروراً بإيران وحتى بحر قزوين، ليتمكنها لاحقاً من الاتصال بخطّ الأنابيب الآخر الذي يربط كازاخستان بالصين الغربية<sup>(٣٤)</sup>، كلّ ذلك قد دفع بالدولتين الكبيرتين إلى الاستقطاب الحاد والعنيف في الخليج العربي، وتؤثران بقوة في طبيعة التحولات الجيو - استراتيجية التي تتخلق في بنية الإقليم، بالرغم من أن الصين ليست دولة توسعية إلا أن الولايات المتحدة تصرّ على أن تنتهج إزاءها استراتيجية التطويق والمحاصرة، من خلال إقامة سلسلة من التحالفات والقواعد العسكرية حولها، وإثارة كلّ أنواع المشكلات من داخلها، والمبادرة إلى شنّ الحروب الاستباقية في محيطها الإقليمي للحد من طموحاتها وتقليل أظفارها<sup>(٣٥)</sup>.

وهكذا فإن التوجهات الصينية نحو منطقة الخليج العربي تنطلق من رؤية استراتيجية ذاتية من خلال روافد ثلاثة: «مصدر للطاقة، سوق تجاري، توظيف استراتيجي لتنافس دولي أوسع»، وهي تستوعب في الوقت نفسه أن هناك إمبريالية نشطة في الإقليم بحسب تعبير وزير الخارجية الصيني السابق كيان كيشان: «لقد أحكمت الولايات المتحدة سيطرتها على الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا، وسارت قدماً في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وكلّ هذا يدلّ على أن حملتها ضدّ الإرهاب تتجاوز هدف الدفاع عن النفس»، ومن ثمّ فإن الترتيبات الاقتصادية من خلال المشروع الصيني - السعودي للكيماويات في مقاطعة فوجيان الصينية، ورغبة شركة «البتروال الصينية» في التنقيب عن النفط في دول خليجية، فضلاً عن المبيعات العسكرية التسليحية التي يربكها كون الصين تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا في قائمة الدول المستوردة للسلاح من إسرائيل، واتهام أمريكا لبكين بأنها تمثل محطة ترانزيت للمبيعات الإسرائيلية من الصواريخ والطائرات، كلّ ذلك لا يجعل العرب في الخليج يعولون على دور صيني له صفة الحسم في النزاع الإمبريالي الإقليمي في ضوء ثوابت الصين (عدم الانغماس في القضايا الدولية - التوازن في علاقاتها الدولية - استرضاء اللوبي اليهودي الأمريكي والاستثمارات اليهودية)، فضلاً عن تورط بكين في تنامي استثماراتها الضخمة في

(٣٤) عن تاريخه الاستقطاب السياسي والتنازع الإمبريالي حول العالم بين الولايات المتحدة، وروسيا، والصين، انظر: Hui Wang, *China's New Order: Society, Politics, and Economy in Transition*, Edited by: Theodore Hutters (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2003), and Victor Israelyan, *On the Battlefields of the Cold War: A Soviet Ambassador's Confession*, Foreword by Melvin A. Goodman; Translation edited and revised by Stephen Pearl (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 2003).

(٣٥) توفيق المديني، «قمة واشنطن الصينية - الأمريكية بين المصالح الاقتصادية والمخاوف الاستراتيجية»، *الحياة*، ٢٣/٤/٢٠٠٦، ص ١٥.

أمريكا اللاتينية (الدول الضواحي) للولايات المتحدة في مجالات البنى التحتية، الطاقة، المعادن، الصناعة، بلغت في مجموعها ١٠٠ بليون دولار خلال السنوات العشر القادمة في مقابل ٣٠٠ بليون دولار التي تستثمرها الولايات المتحدة في هذه القارة، من دون أن يكون لهذا التقارب الاقتصادي أي أبعاد أيديولوجية أو صلة بالمبادئ الاشتراكية، على عكس أمريكا التي تؤكد أنه لا توجد مصالح من دون الأيديولوجيا، لذلك فهي تقع في حرج بالغ بين استعمال عقيدة مونرو «أمريكا للأمريكيين» وبين النمو الرأسمالي للاقتصاد الصيني وفق اشتراطات العولمة وتحقيقها نتائج مذهلة في مفاوضاتها مع مؤسسات الهيمنة «صندوق النقد، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية»، وأنها على كُُلّ حال خصم ضروري لتعظيم القدرات التنافسية للسوق حول العالم، وهي الآلية التي تجعل الشركات الأمريكية في عمليات أرباح متزايدة، الصين إذاً استقطاب إمبريالي من النوع المعلوم لا يمكن أن يشكل عامل ردع أو توازن أو دعم لأي من الإمبرياليات الإقليمية الناشئة<sup>(٣٦)</sup>.

في مسألة الإسلام السياسي وتداعياته يستدعي الأمر إمبريالية من نوع جديد وهي «إمبريالية الخوف» عندما يتم منهجة الرعب ومأسسته لتصبح المنطقة برمتها رازحة تحت حالة من الاستنفار غير المحدد في زمانه أو مكانه، بوصفها بيئة حاضنة للعنف والعنف المضاد، لتتخبط الولايات المتحدة في إمبريالية غير رسمية داعمة للإمبريالية الرسمية ومحرضة عليها، في خطة وصفت بأنها الأكثر طموحاً في تاريخ أمريكا ومكافحة الإرهاب، تتضمن خططاً ثلاثاً توسع دور الجيش ولاسيما الدور المتنامي لقوات (النخبة) للعمليات الخاصة في ميادين الحرب البعيدة كالعراق وإيران، والتي طورتها «قيادة العمليات الخاصة في الجيش أو سوكوم (SOCOM) في مدينة تامبا بولاية فلوريدا منذ العام ٢٠٠٣م».

هذه الخطط تعدّ مؤشراً على سيطرة البنتاغون على مجالات كانت تتولاها في العادة وكالة الاستخبارات المركزية الـ «سى أي إي» ووزارة الخارجية الأمريكية، وقد أرسلت (سوكوم) فرقاً صغيرة من (جنود القبعات الخضراء) وغيرها من قوات العمليات الخاصة إلى السفارات الأمريكية في الدول العربية الخليجية ودول أخرى من الشرق الأوسط لتعزيز القدرات الاستخباراتية في إطار الحرب على الإرهاب، والاعتقالات، ومهاجمة مخيمات التدريب والتجنيد، والشراكة مع الجيوش المحلية للقضاء على ملاجئ الإرهاب، بما يضع المنطقة برمتها تحت حالة من الطوارئ كتلك التي تنفذها بعض الدول العربية منذ ما يزيد على ربع قرن<sup>(٣٧)</sup>.

(٣٦) ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية: كيف تواجه أمريكا الدولة العظمى الوحيدة التحديات العالمية الراهنة، نقله إلى العربية محمد زكريا إسماعيل (بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٢)، ص ١٤٧ - ١٦٢؛ وليد عبد الحي، «العلاقات العربية - الصينية»، المستقبل العربي، السنة ٢٨، العدد ٣٢٢ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)، ص ٤٧، وبول الأشقر، «بكين والتقارب مع أمريكا اللاتينية: تقرير»، الحياة، ١٤/٦/٢٠٠٦، ص ١٣.

(٣٧) عن فلسفة وهيمنة الخوف وتأثيره في انتزاع قرارات/تشريعات هامة في الفعل السياسي، انظر: Tom Rockmore, Joseph Margolis and Armen Marsoobian, eds., *The Philosophical Challenge of September 11* (London: Blackwell Publishers, 2005), pp. 12-34.

وبحلول عام ٢٠٠٧م ستصل الموازنة المخصصة لهذه الخطة إلى حوالي ٨ بلايين دولار، كما تتضمن أيضاً لأجل العمليات السرية «شعبة الدعم الاستراتيجي» ومن ثمّ تستشعر شعوب الحكومات الخليجية بأنها قابعة تحت حالة من فقدان الإرادة والسيطرة، والاحتلال المطور بما تشكله هذه الفرق من استدعاءات ومساءلات وانتهاكات فجّة وصارخة للسيادات الوطنية، وبالتالي ينظر إلى عمليات الاغتيال لناشطين إعلاميين وسياسيين في لبنان والعراق، وتفجيرات جنوب إيران على أنها من بواكير أعمال هذا المخطط لدراسة نتائجه وإمكانية تطويره والتوسع به في دول عربية وخليجية أخرى حالما ينتقل إليها التجريب الاستراتيجي وهذا المخطط لا ريب في أنّه يتلقى دعماً ومساندة من إسرائيل، حيثُ رفع لبنان في ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ شكوى إلى مجلس الأمن بعد اكتشافه خلايا إسرائيلية تعمل في الداخل اللبناني من خلال تنفيذ سلسلة من الاغتيالات لتغذية الفتن الطائفية باضطراب والمهددة بحرب ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦م<sup>(٢٨)</sup>، والأمر الذي لا ريب فيه أن العنفيين المدججين بالسلاح والأيديولوجيات حتّى الأسنان يطورون مناهجهم أيضاً في إجراءات مضادة بما يغذي وينشط من «إمبريالية الخوف» ويبقي عليها لفترات زمنية طويلة، بعدما تأكّدوا من إنتشار ظاهرة المعتقلات السرية، وضلوع بعض الحكومات العربية في عمليات تعذيب للسجناء بأوامر أمريكية وتحت رعايتها.

من الإمبرياليات غير الرسمية التي تحاول الاستفادة من فضاءات الإقليم الأيديولوجية المختلفة، لاستعادة روح التحالف المتعدد الأقطاب بين روسيا والصين والهند، والذي بدأت تلوح بوادره منذُ بدء العام ٢٠٠٥م بتوقيع إتفاق الشراكة الاستراتيجية الصينية - الهندية، ومن ثمّ إقامة إطار للشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين، ودعوة الملك عبد الله بن عبد العزيز أثناء زيارته الصين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦م إلى إنشاء «تحالف قاري» يعمق أواصر العلاقات الثنائية والجماعية بين الدول وصولاً إلى منظور مشترك في ما يتعلق بالقضايا الدولية، وهي دعوة تؤكّد بدء خروج العربية السعودية التدريجي من بيت الطاعة الأمريكي، والتجروء على دراسة البدائل الاستراتيجية، فضلاً عن التجاوب مع التوجهات الجديدة في بناء عالم متعدد الأقطاب، تقف بكين في محوره إضافة إلى روسيا والهند وصولاً إلى قلب المنطقة العربية، كلّ ذلك دفع الرئيس الأمريكي في زيارته الهند في آذار/مارس ٢٠٠٦ إلى محاولة إبعاد نيودلهي عن تطوير تحالفاتها الاستراتيجية مع روسيا والصين، ومن ثمّ الحيلولة دون إقامة تحالف آسيوي إقليمي واسع، ومحاولة تجنيدها في مواجهة البرنامج النووي الإيراني في اجتماعات مجلس أمناء وكالة الطاقة الذرية، وهي إجراءات لا تحمل تناقضاً في السلوك الأمريكي بقدر ما تدلل على ضغوط التحولات الجيو - استراتيجية التي تسمح باتفاق تاريخي بعد أكثر من ٣٠ عاماً من جهود عزل التكنولوجيا النووية الهندية وعدم الاعتراف بها، كونها انتهكت الأعراف الدولية عبر إجراء تجارب نووية وتطوير أسلحة.

(٢٨) انظر: محمد خالد الأزعر، «بين نظرية المؤامرة والدروشة السياسية»، الحياة، ٢٥/٩/٢٠٠٥،

ص ٨٠، و Alexander T. J. Lennon, ed., *The Battle For Hearts and Minds: Using Soft Power to Undermine Terrorist Networks*, Washington Quarterly Reader (Cambridge, MA: MIT Press, 2003).

على أية حال فإن إقامة تعاون ثلاثي لإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وحماية السلام والأمن العالمي على نحو ما أعلنه رئيس الوزراء الصيني (وين جيا باو) في نيسان/أبريل ٢٠٠٦م من الرياض، واقترب المملكة من التعاون الاستراتيجي مع هذا المحور بعد سلسلة من الإخفاقات في العلاقات مع أمريكا واستهداف الأخيرة عقلية النظام ذاته ومعتقداته الأيديولوجية، وأنها محض عملية مؤجلة تنتظر الأوضاع الإقليمية الملائمة لإقرارها<sup>(٣٩)</sup>، كل ذلك يؤكد أن البنية التحتية الفعلية لأشكال من التعاون الدولي لا تتيح لقطب واحد «أمريكا» الاستمرار بفرض شروطه وهيمنته، والجدير بالذكر أن هذه القرارات / التوجهات السعودية لا تلقى الحماس والتأييد من دول مجلس التعاون الخليجي، ذلك أن النجاحات المحدودة التي حققتها الولايات المتحدة من جراء اندفاعاتها المحمومة إلى المنطقة عقب حرب تحرير الكويت ١٩٩١م قد قللت كثيراً من فاعلية دور الوصاية السعودية على القرار السياسي الجزري، ومحاولة هذه الأقطار التمتع بالاستقلال وممارسة السيادة الوطنية كاملة لأول مرة في التاريخ المعاصر، من خلال ذهاب البحرين وأبو ظبي وقطر إلى إجراءات التجارة الحرة منفردة بعيداً عن التنسيق الخليجي، وعودة نزاعات الحدود لتظل برأسها من جديد، عندما أعلنت أبو ظبي في عام ٢٠٠٥ عن رغبتها في تعديل اتفاق عام ١٩٧٤م الحدودي مع الرياض فضلاً عن الاحتقان السياسي بين السعودية وقطر، وأن توقيع الأخيرة في حزيران/يونيو ٢٠٠٦م لاتفاق مع البحرين بغرض إنشاء (جسر المحبة) الذي يربط بين الدولتين لا ينظر إليه إلا من قبيل رغبة القطريين في منافسة السعودية على محبة البحرين، على اعتبار أن الرياض كانت سباقة إلى هذا الاتجاه.

إن أقل ما يقال إزاء المستجدات العاصفة أن دول الخليج العربية ستذهب منفردة نحو الجيو - بوليتيك بمفرداته الاقتصادية / السياسية / الأمنية من دون أية أطر ذهنية أو تعاھدية تضطرها لغير ذلك، في زمن سقطت فيه فعلياً وعملياً العديد من التابوهات العتيقة.

منذ ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦م دخل إقليم الخليج في الحرب الإسرائيلية على لبنان وبالمعية دخلت سوريا زمناً مختلفاً تماماً، أخذ ينعكس على الاستقطاب والتحالفات اللبنانية الداخلية، والإقليمية والدولية، محدثاً تبديلاً فيها قد يكون طويل الأمد، لقد تحول التناقض الرئيسي في لبنان من مواجهة النظام السوري وهيمنته إلى مواجهة الحرب الإسرائيلية وتكونت حول التناقض الأخير أكثرية جديدة قد تزداد رسوخاً أو العكس وفقاً لتجاذب عالم

(٣٩) تحاول الصين تطوير الديناميات السياسية للتنمية البديلة ومناهضة العولمة والرأسمالية، من واقع تعويل الشعوب في الشرق الأوسط على بديل أكثر إنسانية غير مستغل، بشكل إشتراكي للتنمية، وأن أمريكا ليست قادراً محتوماً، انظر: James Petras and Henry Veltmeyer, *A System in Crisis: The Dynamics of Free Market Capitalism* (Black Point, Nova Scotia: Fernwood; New York: Zed Books, 2003).

وعن الممانعة الأمريكية والإدارة الإمبريالية للاستقطاب الصيني الروسي في المناطق الجامعة، انظر: Alexander T. J. Lennon and Camille Eiss, eds., *Reshaping Rogue States: Preemption, Regime Change, and U. S. Policy Toward Iran, Iraq, and North Korea*, Washington Quarterly Reader (Cambridge, MA: MIT Press, 2004).

ما بعد الحرب، كما يخشى أن يتجذر دور حزب الله في لبنان مستثمراً نتائج الحرب وتحقيق شبه انتصار وشبه هزيمة، وأن البعد الاجتماعي في إعادة الإعمار يؤكد من جديد كونه (دولة داخل دولة) ويقلص من دور الدولة اللبنانية وهيبته، من ناحية أخرى تحولت سوريا من موضع المشتبه فيه والمستهدف بقرارات دولية إلى جزء من الحل في بعض مراحل الأزمة، عندما يعول المجتمع الدولي في ضبط حزب الله أو نزع سلاحه وضمان استراتيجية التهدة المستقبلية على الحدود اللبنانية - الإسرائيلية، وقد أكد هذا الدور وزير الدفاع الإسرائيلي الذي أكد أن دولته ينبغي أن تنقل المعركة إلى المفاوضات المباشرة مع سوريا ولبنان وفلسطين<sup>(٤٠)</sup>.

ويتقاطع الدور السوري في الملف اللبناني مباشرة مع الدور السعودي الداعي إلى بسط هيبة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها وعدم إعطاء الفرصة للمحاور «الشيعية» لأن ينطلق هلالها من هذه المنطقة وأن هذا الدور السوري يشكل عامل إسناد لإيران في مشروعها الإقليمي الجيو - استراتيجي، ويحاولان معاً التسلسل من ركام الحرب إلى المعادلة الجديدة، وتحاول إيران الاستفادة من الجغرافيا التي سهلت تثبيت النفوذ السوري عقوداً في لبنان، وجعله عضواً ومركزياً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، عن طريق «استئجار هذه الخبرات التاريخية لتفعيل رابطة «ولاية الفقيه» مع حزب الله في بنية السياسة اللبنانية بعد أن تبنت منذ عقود تمويل مجتمع «حزب الله» ومناطقه وحوزاته وقدراته العسكرية، دور إيراني ملحوظ وبارز تقاومه أغلبية سنية من تيار المستقبل لآل الحريري المدعوم من السعودية وبدرجة أقل مصر بحيث بدأ لبنان محاصراً من داخله وخارجه في آن معاً، ومن ثمّ ربما يلخص لبنان بوضعه المأزوم الواقع العربي برمته، وقد تصحّ المقولة التي تؤكد أنه «لا يسلم القطيع والذئب من حوله».

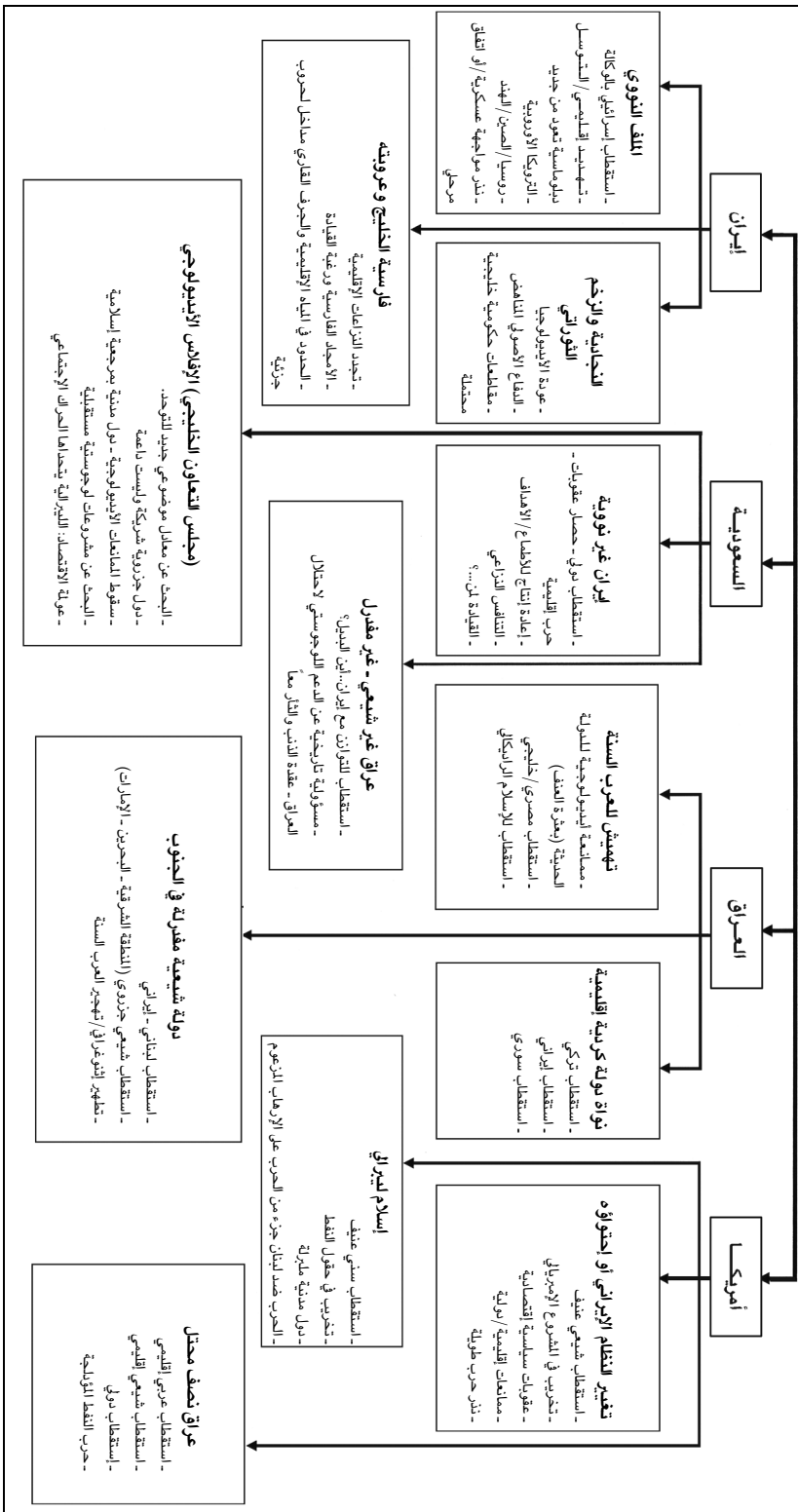
بيد أن المشهد الجيو - استراتيجي في منطقة الخليج على الرغم من تعدد الأطراف الإقليمية والدولية المتنازعة فيه كل مدفع بخلفياته الثقافية / السياسية إلا أنه يركز في تحليل مضمونه على ثلاثة أبعاد رئيسية وجوهرية تلخص مثل هذا المشهد على النحو التالي:

**أولاً: العداء العنيف لكلّ تعبيرات الإسلام السياسي الراديكالي ينجرّف نحو عداء للإسلام ذاته.**

**ثانياً: الحماس الوثوقي المندفع إلى اقتصاد السوق والخصخصة والانفتاح على التجارة الحرة الدولية.**

**ثالثاً: الاندفاع الخليجي نحو الإدارة الأمريكية وأجندتها السياسية في الشرق الأوسط بما في ذلك تأييد حروبها الاستراتيجية، ودعم إخراج إيران من المعادلة العربية عن طريق (سوريا - حزب الله).**

الشكل رقم (١)  
الخليج العربي  
الدولي والاستقطاب الإقليمي والصراعات وآلياته



**(مجلس التعاون الخليجي) الأفراس الأيديولوجي**

- البحث عن معاديل موضوعي جديد للتوجه.
- دول جزيرية شريحة وأبست ناعمة.
- سقوط الممانعات الأيديولوجية - دولاً منبذة بمرجعية إسلامية.
- أبحت عن مشروعات لوجرسية مستقبلية.
- عولة الاقتصاد: اللبرالية يتحداها الحراك الإجمالي

دولة شيعية مغلقة في الجنوب

- استعاطب لبناني - إيراني
- استعاطب شيعي جزري ( المنطقة الشرقية - البحرين - الإمارات )
- تطهير البصرة في / تطهير العرب السنة

عراق نصف محتل

- استعطاب عربي إقليمي
- استعطاب شيعي إقليمي
- استعطاب دولي

- حرب النفط المزلحجة

**فلرسيعة الخليج وعرويته**

- تحدد النزاعات الإقليمية
- الامجاد اللغرافية وعية القيادة
- الحدود في المياه الإقليمية والجرف القاري مناطق الحدود

جزئية

عراق غير شيعي - غير مقدّر  
- استقطاب للوزن مع إيران.. أين البديل؟  
- مسؤولية تاريخية عن الدعم اللوجستي لاحتلال العراق - عقدة الذنب والثر ممّا

**إسلام ليبرالي**

- استقطاب سني عنيف
- تخريب في حقول النفط
- دول مدنية ملهية
- الحرب ضد لبنان جزء من الحرب على الإرهاب المزعوم

**المفك النووي**

- استقطاب إسرائيل بالوكالة
- تهديد إفريقيا / التوسل
- تهديد ماسية تعود من جديد
- أمريكا الأوروبية
- روسيا / الصين الهند
- نذر مواجهة عسكرية / انشقاق
- مرحلي

## النجادية والرزخ

### الثورات

- عودة الأيديولوجيا
- الدفاع الأصولي المناهض
- مقاصد حكومية خبيثة

محتملة

**إيران غير نووية**

- استعطير بولي - حمض عقوبت -
- حرب إقليمية
- إعادة إنتاج للأطعام / الإضافات
- التفافس الزراعي
- القيادة لن...؟

**تَهْمِيشُ الْعَرَبِ السُّنَنَةِ**

- ممانعة الدعوة الموجبة للدولة الحديثة (بغداد العنقد)
- استقطاب مصري / خليجي
- استقطاب الإسلام الراديكالي

نواة دولة كردية إقليمية

- استقطاب تركي
- استقطاب إيراني
- استقطاب سوري

**تغيير النظام الإيراني أو إحترافه**

- استعطاء شعبي عفيف
- تجريب في المشروع الإيراني
- عقوبات سياسية، اقتصادية
- ممانعات للتحية / الوطنية
- نذر حرب طويلة

ایران

السعودية

العراق

امریکا

# الجدول رقم (١) الخليج العربي نموذج دينامي للتنافس النزاعي والهيمنة والتحويلات الجيو - استراتيجية

دورات الهيمنة	الإمبرياليات المتنازعة	الازمات الكبرى/ الحروب المعالية	المعاهدات لإضفاء الشرعية/ آليات الهيمنة	دول المركز/ الأنظمة الجيو - استراتيجية	دول الأطراف/ علامات التدهور
مرحلة التأسيس ١٩٤٥-١٩٧٤ بدء الهيمنة	- بريطانيا - أمريكا - الاتحاد السوفياتي.	- أزمة عبد الكريم قاسم في الكويت ١٩٦١ - ١٩٦٣ - حرب اليمن (مصر - السعودية) ٦٢ - ١٩٦٧م - حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧م - أزمة حرب الاستنزاف ١٩٦٨م - أزمة ظفر في عمان (حزيران/ يونيو ١٩٦٥ - كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥).	- مباحثات البنتاغون بريطانيا/ أمريكا ١٩٤٧ - معاهدة (بريتون وودز) عملة الدولار، نيويورك تصبح مركز المال في العالم - حلف بغداد ١٩٥٥م - مبدأ إيزنهاور ١٩٥٧م - مبدأ نيكسون ١٩٦٩/ مساعدات اقتصادية/ عسكرية - الدول الأولى بالعلامة - قانون الإعارة والتأجير، العصا والجزرة.	- النظرية الدالاسية (استراتيجية حافة الهاوية) - جون فستردالاس وزير الخارجية الأمريكية - التحالف - الاحتواء - الناصرية كمشروع وجوى قومية - الاتحاد التساعي / دولة الإمارات العربية المتحدة	- مبدأ منافسة الأرباح ١٩٤٨م - قانون النفط الإيراني ١٩٥٧م - منظمة الأوبك ١٩٦٠م - احتلال الجزر الإماراتية الثلاث ١٩٧١م - اتفاقية طهران البترولية ١٩٧١م - التمسيق الإيراني / العماني عند مدخل الخليج العربي.
١٩٧٢ - ١٩٨١ صعود الهيمنة	- الاتحاد السوفياتي - أمريكا - صعود دولة البعث في العراق - المد الشوري الإيراني	- حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣م - عزل مصر والإنشقاق العربي ١٩٧٩م - الحرب العراقية الإيرانية إيلا/ سبتمبر ١٩٨٠م - مجلس التعاون الخليجي ١٩٨١/ تعبير عن الأزمة وليس حلاً للأزمة.	- إتفاق للتعاون العراقي - السوفياتي ١٩٧٢م - إتفاق أمريكي - إيراني - عسكري إيار/ مايو ١٩٧٢م - تأجير جزيرة مصيرة العمانية لأمريكا ١٩٧٥م - إتفاقية الجزائر الحدودية بين العراق وإيران ١٩٧٥ - إتفاقية السلام مع إسرائيل وتجميد مصر عربياً ١٩٧٩ - إتفاق أممي أمريكي - عماني ١٩٨٠م - مبدأ كارتير ١٩٨٠م - مبدأ بريجنيف السوفياتي ١٩٨١م.	- ثورة أسعار النفط العالمية ١٩٧٣ - استراتيجية حظر النفط ١٩٧٣ - سقوط نظام الشاه ١٩٧٩ - إندلاع حرب الخليج الأول ١٩٨٠ - السوفيات وكسر الإحتكار الأمريكي للمنطقة.	

يتبع

١٩٨٣ - ١٩٩٢	التأثير السوفياتي الأخرى - تنفق عراقي محدود في نزاع القيادة الخليجي - احسمار إيران/ عزلة أرديية - السعودية والتحالف السعدي/ الخليجي الأخرى	- توقف الحرب العراقية - الإيرانية - نمو غوربت-تشوف في الكرملين ١٩٨٥م - غزو العراق للكويت ١٩٩٠ - حرب تحرير الكويت ١٩٩١	- قوة الانتشار السريع تستبدل بقوات القيادة المركزية ١٩٨٣ - قمة ريكيافيك ١٩٨٦ موافقة السوفيات على تخفيض الصواريخ الاستراتيجية - التحالف الدولي من أجل تحرير الكويت.	- دورة الاحتواء المزوج «سارتن إنديك» - الهيمنة الأمريكية يتحداهما البديل الأيديولوجي - تصفية جيوب الحرب الباردة (محور لشر) - بروز محور أمريكا - تركيا - إسرائيل - استراتيجية تفجير النطقة من الداخل.	- عهد الوفاق الدولي - الانحسار السوفياتي - السقوط - الصعود الأمريكي الأخرى.	- القصف الإسرائيلي للمدشآت النووية العراقية ١٩٨٢ - حرب الناقلات ١٩٨٧م (تحمل سوفياتي بطلب كويتي) - غزو الكويت ١٩٩٠
٢٠٠٣ - ٢٠٠٣	نضوج الهيمنة	- غزو أميركا في ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ - غزو العراق في آذار/ مارس ٢٠٠٣ - سقوط دولة البعث في العراق نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ - دعم الانقلاب الساموي في قطر ١٩٩٥	- المناورات العسكرية الكوبيتية - الأمريكية إيلول/ سبتمبر ١٩٩١ - اتفاقيات الدفاع الخليجية مع الغرب (أمريكا) - حزام أمني شمالي يدعم تركيا عسكرياً - القيادة المركزية الوسطى في قطر (السيلية - العديد).	- زمن العولة (سياسة التكتيف وإعادة الهيكلة الاقتصادية - تحرير التجارة - تفعيل آليات السوق) - عصر الشركات - الهيمنة الأمريكية يتحداهما البديل الاقتصادي - الحلف الثلاثي (الصين - روسيا - الهند) - السعودية التجريب الاستراتيجي البديل - إنكسل الهيمنة الإسرائيلية.	- إعلان النوويية/ نواة قوة دولية - الاعتراف الأمريكي بالهند قوة نووية ٢٠٠٦ هل يقود إلى تكتيك معاهدة الحظر النووي؟ - مركز معلومات وتجنس سلطوي أمريكي مشترك ضد الناشطين الإسلاميين - عجز عربي تام - مستقبل مجهول.	- إعلان دمشق ١٩٩٢ - تكريس الانصراف عن المركز - بروز محور القاهرة - الرياض - دمشق - الإصلاح الخاتمي والانفتاح نحو الجوار - تفجيرات الرياض - الكويت - استراتيجية تفجير المنطقة من الداخل.
بداية الإضمحلال ٢٠٠٣ - بدء ثورة جديدة للهيمنة المختلفة	- الإمبريالية المسلحة (أمريكا) - إمبريالية رأس المال (الشركات متعددة الجنسيات) - الإمبريالية المؤلدة - المحافظون الجدد أمولو الإسلام الراديكالي - مسيحيو أمريكا - عونة الزخم الثوراتي الإيراني - إسرائيل - حزب الله - تحالف سني مصري - سعودي - أرديي.	- الثورات الخدمية - الزعرعة الديمقراطية (الإثنيات - المذاهب - الأقليات) - الحرب بالاقلام - المزوجة في العراق من يقاوم من؟ من يرحل عن من؟ - إيران على المحك... الحرب القادمة؟ - (سوكوم) و الحرب الطويلة ضد الإرهاب (SOCOM) رمز الهيمنة حتى ٢٠٠٧ - الحرب على لبنان تموز/ يوليو ٢٠٠٦ - المواجهة الفتوح - الامركة و الشرق الأوسط الجديد - فقدان إسرائيل لورها الوظيفي.	- استراتيجي رئيس (القوضى البناء) - عقيدة التكتيك - الإرهاب الموازي - الحرب المبعثرة - البحث عن مبررات تحالف دولي جديد ضد إيران - أمريكا - دول الخليج/ الجوزوي (الشركاء الإبعاد - استراتيجي غير محسومة) - SOCOM آلية الطوارئ الجديدة - شعبية الدعم الاستراتيجي والعمليات السرية - الحرب على لبنان جزء من الحرب على الإرهاب - تواطؤ دولي صالح - القرار (١٧٠١) ملاحقة حزب الله سياسياً.	- استراتيجي رئيس (القوضى البناء) - عقيدة التكتيك - الإرهاب الموازي - الحرب المبعثرة - البحث عن مبررات تحالف دولي جديد ضد إيران - أمريكا - دول الخليج/ الجوزوي (الشركاء الإبعاد - استراتيجي غير محسومة) - SOCOM آلية الطوارئ الجديدة - شعبية الدعم الاستراتيجي والعمليات السرية - الحرب على لبنان جزء من الحرب على الإرهاب - تواطؤ دولي صالح - القرار (١٧٠١) ملاحقة حزب الله سياسياً.	- استراتيجي رئيس (القوضى البناء) - عقيدة التكتيك - الإرهاب الموازي - الحرب المبعثرة - البحث عن مبررات تحالف دولي جديد ضد إيران - أمريكا - دول الخليج/ الجوزوي (الشركاء الإبعاد - استراتيجي غير محسومة) - SOCOM آلية الطوارئ الجديدة - شعبية الدعم الاستراتيجي والعمليات السرية - الحرب على لبنان جزء من الحرب على الإرهاب - تواطؤ دولي صالح - القرار (١٧٠١) ملاحقة حزب الله سياسياً.	- الإعلان النوويية/ نواة قوة دولية - الاعتراف الأمريكي بالهند قوة نووية ٢٠٠٦ هل يقود إلى تكتيك معاهدة الحظر النووي؟ - مركز معلومات وتجنس سلطوي أمريكي مشترك ضد الناشطين الإسلاميين - عجز عربي تام - مستقبل مجهول.